الفصل السابع

النظام الاجتماعي في العالم الإسلامي

في الوقت الراهن

obeikandl.com

بالرغم من تسليمنا بالنتائج التي انتهينا إليها في نهاية الفصل السابق ، إلا أننا سننطلق من النتيجة الثانية لدراسة النظام الاجتماعي في العالم الإسلامي في الوقت الراهن ، وهو موضوع هذا الفصل لنتخذه معبراً منطقياً لمناقشة الفصل الثامن والأخير في هذا الجزء ، والمتعلق بعلاقة النظام الاجتماعي بمستقبل الحضارة الإسلامية !! .

لقد بات من المسلم به أن النظام الاجتماعي في الدول الإسلامية لم يعد يمثل مقوماً أو عنصراً من مقومات أو عناصر الحضارة الإسلامية ، والسبب في ذلك أنه قد انحرف وربما تحول كلياً عن الأصول والأسس التي صاغها الرسول الكريم وانتهجها الراشدون من بعده في الدولة الإسلامية . إلاّ أن وضعية النظام الاجتماعي في الدول الإسلامية بعد الاستقلال عن السيطرة الأوروبية وتطورها إلي أن تصبح مسلّمة في الوقت الراهن يحتاج إلي إيضاح وتفصيل من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : تباين التوجهات العقيدية للدولة الإسلامية بعد الاستقلال عن السيطرة الأوروبية .

المبحث الثاني : تبعية النظام الاجتماعي للتوجه العقيدي .

المبحث الثالث : الخصائص العامة [القواسم المشتركة] للنظم الاجتماعية في الدول الإسلامية في الوقت الراهن .

المبحث الأول

تباين التوجهات العقيدية للدول الإسلامية

بعد الاستقلال عن السيطرة الأوروبية

كان الاستقلال عن السيطرة الأوربية فرصةً سانحةً اهتبلها العناصر ذات الانتماء الإقليمي الانفصالي ، لكي يرسخوا توجهاتهم التي عبّرت عن نظرتهم الذاتية للظروف والأوضاع التي سادت في ذلك الوقت ، وخياراتهم المتاحة لاستثمار تلك الظروف ، والانطلاق منها لتحديد ملامح مستقبل بلادهم التي كافحوا من أجل انتزاعها من السيطرة الأوروبية .

وبالرغم من اشتراك فصائل ذات انتماءات إسلامية قوية في حركة النضال ضد السيطرة الأوروبية ، إلا أنه لم يقّدر لها السيطرة علي نظم الحكم في أيٍ من أجزاء الدولة الإسلامية ، وأسباب ذلك عديدة ومتنوعة ، نأتي علي أهمها فيما يلي :

أولاً : كانت الفصائل الإسلامية غالباً ما تعمل في سرية سواء في شكل تنظيمات أو خلايا ، ومن ثم فلم يكن ينظر إليها ، ولا تُعامل علي إنها ضمن القوى ذات الثقل والمعترف بها ضمن مفردات العمل السياسي الرسمي ، بل كانت النظرة السائدة إليها هي نظرة الشك والريبة .

ثانياً : كان السائد في كافة أجزاء الدولة الإسلامية أن العناصر المسيطرة علي المؤسسة العسكرية هي الأقدر علي صنع الأحداث والسيطرة علي الأوضاع ، وبالتالي كانت هي أقوى العناصر القادرة علي تسلم الحكم بالرغم من خبرتها المحدودة سياسياً .

ثالثاً : كانت القاعدة الشعبية للعناصر غير الإسلامية سواء في حركة الكفاح أو المؤسسة العسكرية أقوى وأكثر تأثيراً ، وقد استثمرت تلك العناصر التأييد الشعبي الجارف لها في

تسلم الحكم ، ثم في اختيار التوجهات العقيدية التي تراءت لها ، ثم في تبرير أخطائها فيما بعد ! .

رابعاً : كانت الفصائل التي انخرطت في حركات التحرر ضد السيطرة الأوروبية هي الأولى موضوعياً بالحكم ، والأكثر استحواذاً علي رضاء وقبول الشعوب ، انطلاقاً من رصيدها الوافر من العطاء والكفاح .

خامساً : لقد كان للدول الأوروبية المسيطرة إسهام ملحوظ في ترتيب القوى السياسية في المجتمعات الإسلامية الخاضعة لها ، في سلم أفضليات معين قدّرت بموجبه قوة وثقل كل قوة ، وبالتالي أهميتها في العمل السياسي وجدارتها بتسلم الحكم والسلطة في تلك المجتمعات ، وعلي هذا الأساس بدأت القوى الأوروبية في التفاوض مع تلك القوى ، وتأهيلها لتسلم التركة حين الرحيل ، ولم يكن رصيد الفصائل الإسلامية بأي حال من الأحوال لدى الدول الأوروبية يمكّنها من منافسة القوى الأخرى ، فقد كانت تلك الفصائل مصدر إزعاج للدول الأوروبية علي مستوى الحكومات وحتى الشعوب ، فقد ارتبطت تلك الفصائل بإعادة الإسلام إلي سالف عهده حيث القوة والمنعة ، وهذا يسبب للأوربيين شعوراً بالألم والمرارة .

سادساً : كانت المحصلة النهائية لجملة التطورات التي تبلورت سريعاً فور حصول الدول الإسلامية علي استقلالها من الدول الأوروبية وربما قبل ذلك بقليل ، هي إقصاء الفصائل ذات التوجه الإسلامي عن الحكم في تلك الدول قدر المستطاع ، وربما التنكيل بها في ما بعد ومحاولة استئصال شأفتها في مرحلة لاحقة .

ما تقدم كان كفيلاً بأن يستبعد التوجه الإسلامي من الخيارات المطروحة أمام العناصر العسكرية أو المناضلين القدامى لتوجهات أقاليمهم في المستقبل ، إلاّ أنه قد أضيفت

متغيرات أخرى ، قللت من شأن التوجه الإسلامي ، وخففت من وزنه في نظر العناصر التي قدّر لها الوصول إلي الحكم ، ومن تلك المتغيرات نرصد ما يلي :

أولاً : لقد كان التوجه الإسلامي في نظر هؤلاء يمثل قيداً يفرض عليهم العودة إلي الرابطة الإسلامية وأحياء أمل الدولة الإسلامية الموحدة بشكل من الأشكال ، في الوقت الذي طربوا بالحصول علي الاستقلال ، ولم يكونوا مستعدين لتقييد نظمهم من جديد بقيود وارتباطات جديدة .

ثانياً : لقد كان السائد في وعي هؤلاء ومداركهم أن الارتباط بالتوجه الإسلامي والدولة الإسلامية الموحدة هو نوع من العودة إلي الماضي الذي اقترن في ذاكرتهم بالتفكك والانهيار، فهو أذن ارتباط غير مجدي ، وليس هناك من يتحمس له في الوقت الذي يرغبون في استباق الزمن لتحقيق طموحات وآمال شعوبهم في الاستقلال والحرية والتطور ! .

ثالثاً : لقد أُدخل في روع العناصر الإقليمية التي سيطرت علي الحكم في أقاليم الدولة الإسلامية ، أن التوجه الإسلامي يرتبط بالتخلف والارتداد للخلف ، ويعوق حركة التقدم التي تنشدها شعوب تلك الأقاليم ، وقد ساهمت الدول الأوربية بدور فعال في إزكاء هذه الأفكار القاصرة الخبيثة .

رابعاً : ساند ما تقدم وقوى من ترسيخه لدى الحكومات الجديدة وحتى لدى الشعوب الإسلامية، بما في ذلك صنّاع الرأي فيها أن الثقافة الإسلامية المتعلقة بترتيب وتنظيم حركة الإنسان ونشاطه داخل المجتمع من سياسة وإدارة واقتصاد واجتماع وثقافة .. الخ ، كانت في أدنى مستوياتها ، ولم تكن بالفعل ترتقي إلي مستوى الطروحات التي تغري تلك العناصر باحتضانها والتحمس لها وتطبيقها علي أرض الواقع .

خامساً : لقد كان خلو الساحة الثقافية والعقيدية من الطروحات الإسلامية ذات الشأن والثقل والقابلة عملياً للتطبيق ، كفيلاً بأن تتجه العناصر التي سيطرت علي الحكم إلي طروحات أخرى غير إسلامية .

سادساً : كما كان تجرد الفصائل الإسلامية من التسلح بطروحات إسلامية عملية قابلة للتطبيق علي أرض الواقع ، وتقديمها كبدائل جاهزة للتطبيق هو الآخر كفيلاً بأن يدحض مزاعم هؤلاء في وجود طرح إسلامي قابل للتطبيق وقادر علي إخراج تلك البلاد من تخلفها وترديها ، ومكّن للعناصر المسيطرة علي الحكم لأن تصف الفصائل الإسلامية " بالدجل " السياسي والرغبة في الحكم ليس إلا .

وبدأت العناصر الإقليمية بعد وصولها إلي الحكم ، ولربما قبل ذلك في فترة الكفاح ضد الأوربيين في تحديد التوجهات التي ستتبناها في مرحلة ما بعد الاستقلال ، وتأثرت تلك الاختيارات بالظروف التي كانت سائدة في ذلك الوقت ، وهي كما يلي :

أولاً : ظروف داخلية :

في كافة أقاليم الدولة الإسلامية سادت جملة من الظروف كان لها أهميتها في التوجهات العقيدية التي سلكتها العناصر التي سيطرت علي الحكم في تلك الأقاليم عقب الاستقلال عن السيطرة الأوروبية ، ومن تلك الظروف نذكر ما يلي :

❖ عانت الدويلات الإسلامية جميعها من حالة من التخلف والفقر ، مثلت ضغطاً شديداً علي العناصر التي وصلت إلي الحكم ، جعلها تستعجل برامج وسياسات الإنماء للخروج من تلك الوضعية .

❖ كذلك عايشت دول عديدة من أجزاء الدولة الإسلامية صراعات علي الحكم والسلطة بعد الاستقلال ، وكان لتلك الصراعات آثارها علي الشعوب والمجتمعات . حيث شكلت تلك الصراعات عنصر عدم استقرار صاحب الأنظمة السياسية لتلك الدول فترات طويلة .

❖ كانت الشعوب الإسلامية تعقد آمالاً وطموحات قوية علي حكوماتها الجديدة ، وترى فيها المخرج والمنقذ من حالة التخلف والفقر التي عانت منها أزمنة طويلة .

❖ بزغت في فترة ما قبل الاستقلال ، ثم ازدهرت بعده ، توجهات فكرية قوية تزكي الفكر القومي الإقليمي وتغذيه ، وكان لهذه التوجهات آثارها الحاسمة في التوجهات العقيدية لدى العناصر التي سيطرت علي الحكم ، نأت بها عن التوجه الإسلامي ، وحسمت لديها عملية المفاضلة لصالح التوجهات غير الإسلامية .

ثانياً : ظروف إقليمية :

وعلي مستوى المنطقة تجمعت ظروف كان من شأنها الدفع بالتوجهات الإقليمية قدماً ، وتمثلت أهم تلك الظروف في الآتي :

❖ الانكفاء علي الداخل في كل أقاليم الدولة الإسلامية ، نتيجة الكفاح من أجل الحصول علي الاستقلال من السيطرة الأوروبية ، وهذا الانكفاء زكى النزعة الإقليمية الانفرادية ، وهنا يلاحظ أن المعونات والمساعدات المادية والمعنوية التي قدمت من دولة إلي أخرى في إطار الكفاح من أجل التحرر ، قدمت بدعاوى قومية بالأساس ، ونكاية في الدول الأوروبية المسيطرة .

❖ بروز وترسخ النعرات القومية الإقليمية متجسدة في كيانات إقليمية غايتها تعديد الهويات العرقية ، فكانت الدعوة للجامعة العربية لتجمع الدول الناطقة بالعربية ،

والتأم كيان الفارسية في إيران ، والتركية في تركيا الحديثة ، وكان الروس قد سيطروا علي الجمهوريات الإسلامية، وهكذا تحددت معالم الكيانات القومية الإقليمية .

❖ تزامن مع ما تقدم انحسار الدعوة إلي الرابطة الإسلامية التي آثارتها تركيا وعرفت بالجامعة الإسلامية ، وقد حوربت هذه الحركة بعنف وضراوة من الدول الأوروبية شعوباً وحكومات .

ثالثاً : ظروف دولية :

❖ تزامن مع حصول مناطق وأقاليم الدولة الإسلامية علي استقلالها من السيطرة الأوروبية ، تبلور معالم نظام عالمي جديد قائم علي أساس ظاهرة شهيرة في العلاقات الدولية هي ظاهرة القطبية الثنائية ، حيث انقسمت زعامة العالم بين دولتين عملاقين هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، هذا في الوقت الذي أفل نجم أوروبا في سماء العلاقات الدولية ، وأصبحت قوى من الدرجة الثانية تابعة أيديولوجياً وسياسياً وحتى عسكرياً واقتصادياً للولايات المتحدة الأمريكية ، ولم يكن انقسام العالم إلي قطبين مسألة شكلية وفاقية لتوزيع القوة في النظام الدولي ، ولكنه كان انقساماً صراعياً حاداً بين قوتين مختلفتين علي طول الخط، كما أن ذلك الانقسام لم يكن بين الدولتين الأعظم فقط ، ولكنه جر إلي انقسام العالم خلف الدولتين إلي معسكرين متناحرين ، ودخل العالم فيما عرف " بالحرب الباردة " أو " السلام الساخن " .

❖ كان الانقسام الأيديولوجي العقيدي ، الذي صاحب النظام العالمي الجديد منذ منتصف القرن العشرين : ورسخته ظاهرة الاستقطاب الثنائي ، من أهم النتائج التي ترتبت علي الحرب العالمية الثانية ، ومن أخطر الصراعات التي شهدها العالم خلال النصف الثاني من القرن المنصرم ، حيث انقسم العالم إلي معسكرين متصارعين سياسياً

واقتصادياً وفكرياً ، وانعكست تلك الصراعات على الشعوب بشكل لم يكن دائماً لصالحها .

❖ تبلور المسعى الأيديولوجي الأمريكي خلال الحرب الباردة في الدفاع عن الأيديولوجية الرأسمالية والقيم الغربية ، ونشر الأيديولوجية الرأسمالية ، وضرب الأيديولوجية الماركسية ، وعلي الوجه المقابل تبلور المسعى الأيديولوجي السوفياتي في مساندة قوى التحرر الوطني من الاستعمار والسيطرة الغربية ، وتأييد القوى المناوئة للولايات المتحدة والغرب ، وإقامة النظم الاشتراكية ، وضرب الأيديولوجية الرأسمالية من خلال إثارة الفتن والقلاقل داخل المعسكر الغربي .

❖ انتقل الانقسام الأيديولوجي بين الأعظمين إلي منطقة العالم الإسلامي ، وقاد ذلك إلي انقسام دول المنطقة إلي فريقين يتبع كل فريق أحد القطبين ، ويعتنق أيديولوجيته ، ويتلقى دعماً معنوياً ومادياً منه ، وتحولت المنطقة الإسلامية إلي ساحة للصراع بين دولها وأنظمتها السياسية والاقتصادية نيابة عن الدولتين الأعظم .

أفضت الظروف سابقة الإيضاح بمستوياتها الثلاثة الداخلية والإقليمية والدولية إلي توزع دول العالم الإسلامي بين ثلاثة توجهات عقيدية ، بيانها كما يلي :

❖ التوجه الاشتراكي الأكثر شيوعاً :

كان التوجه الاشتراكي في منطقة العالم الإسلامي أكثر انتشاراً وقبولاً لدى معظم أقاليم وأجزاء الدولة الإسلامية ، ويقف وراء ذلك عدة أسباب :

- السبب الأول : أن التوجه الاشتراكي كان دائماً نتاجاً لإحدى حركات التحرر الوطني ضد السيطرة الأوربية ، وكان علي الأنظمة السياسية الجديدة أن تتبنى أيديولوجيات مناهضة للأيديولوجيات الغربية ومغايرة لنهجها في الحياة .

– السبب الثاني : كان الاتحاد السوفياتي صاحب الأيديولوجية الاشتراكية أكثر نشاطاً في منطقة العالم الإسلامي التي يعتبرها مجاله الحيوي ، إلا أن التوجه الاشتراكي لم يحظ بقبول جيرانه ، تركيا وإيران وأفغانستان ، فالعداء السوفياتي التركي معروف والحرب الروسية التركية لم ينساها الأتراك بعد ، والجمهوريات الإسلامية وشبة جزيرة القرم التي انتزعتها الروس من الدولة العثمانية في أخريات أيامها توقد جذوة ذلك العداء ، كذلك فالخلاف السوفياتي مع جارتيه إيران وأفغانستان لم ينفض أبداً ومناوشات وخلافات الحدود لم تنقطع .

– السبب الثالث : لقد تلقت معظم دول العالم الإسلامي دعماً قوياً من الاتحاد السوفياتي خلال مرحلة النضال ضد السيطرة الأوربية ، كما استمر ذلك الدعم مادياً ومعنوياً بعد الحصول علي الاستقلال في بناء اقتصادات تلك الدول علي أسس اشتراكية ، إضافة إلي المساندة السوفياتية لتلك الدول في قضاياها الإقليمية والعالمية مثل الصراع العربي الإسرائيلي وغيره من الصراعات السياسية والأيديولوجية .

❖ التوجه الرأسمالي :

علي العكس من التوجه الاشتراكي كان التوجه الرأسمالي أقل انتشاراً وقبولاً لدى دول العالم الإسلامي في فترة خمسينيات القرن العشرين ، وتقف وراء ذلك عدة أسباب :

السبب الأول : أن التوجه الرأسمالي ارتبط دوماً بالسيطرة الأوربية التي عانت منها شعوب العالم الإسلامي ، وكان السوفيات قد نشطوا في نشر الشعور بالخوف والقلق لدى شعوب المنطقة من التوجه الرأسمالي .

السبب الثاني : لقد ارتبط التوجه الرأسمالي بالسياسة الأمريكية والغربية عموماً الهادفة إلي نشر سلسلة من الأحلاف مثل معاهدة حلف جنوب شرق آسيا أو ما عرف بمعاهدة

مانيلا وكانت الباكستان عضواً فيها ، وحلف المعاهدة المركزية أو حلف بغداد وكانت كل من تركيا والباكستان وإيران والعراق أعضاءً فيه ، وقد نظرت بقية دول العالم الإسلامي إلي هذه الأحلاف نظرة شك وريبة واعتبرتها موجهة إليها ، وقد افلح السوفيات في تغذية هذه النظرية وجني ثمارها .

السبب الثالث : لقد وقفت الدول الغربية وبالذات بريطانيا وفرنسا ثم الولايات المتحدة موقفاً مؤيداً بشكل دائم لإسرائيل في صراعها مع العرب ، وكان لذلك الموقف أثره البالغ في العداء الذي نشأ بين تلك الدول ودول العالم الإسلامي من جديد ، وبصفة خاصة أن كافة دول العالم الإسلامي تعتبر إسرائيل العدو الأول للإسلام .

السبب الرابع : لقد أثار العدوان المسلح الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا ومعهما إسرائيل علي مصر عام ١٩٥٦ م حفيظة العالم الإسلامي بل والعالم أجمع ورسخ شعوراً بالكراهية للدولتين لدى الدول الإسلامية حتى الموالية للتوجه الرأسمالي .

❖ التوجه الإسلامي :

تجربة وحيدة ظلت متمسكة بتوجهها الأصيل وهو التوجه الإسلامي هي التجربة السعودية ، حيث كان قد تم تأسيس المملكة العربية السعودية وإقامة النظام السياسي الإسلامي علي أيدي الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، وشرعت المملكة منذ أربعينات القرن العشرين في نهضة انمائية شاملة كانت بمقاييس عصرها ذات شأن .

المبحث الثاني

تبعية النظام الاجتماعي للتوجه العقيدي

كان من شأن التوجهات العقيدية التي تبنتها الأنظمة السياسية للأقاليم التي كانت تابعة للدولة الإسلامية ، والتي أصبحت دولاً مستقلة وذات سيادة ، أن تحدد هوية تلك الأنظمة ومعها بقية الأنظمة الفرعية الأخرى الاقتصادية والإدارية وبالتبعية النظام الاجتماعي ، ونعمد في هذه الجزئية إلي تحليل النظام الاجتماعي في الدول الإسلامية وفقاً للتوجه العقيدي ، مستهدفين من وراء ذلك إثبات فرضية قوامها انحراف النظام الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية بعد الاستقلال عن الأصول التي صاغها الرسول الكريم وطبّقها الخلفاء الراشدون ، والتأكيد علي مسلّمة مفادها أن النظام الاجتماعي في الوقت الراهن لم يعد يمثل مقوماً أو عنصراً من عناصر الحضارة الإسلامية ، لأنه خالف الأصول والأسس التي جعلت منه ذلك المقوم ، والتفصيل فيما يلي :

أولاً : خصائص عامة لفترة ما بعد الاستقلال :

اكتسبت منطقة العالم الإسلامي في الفترة التي أعقبت حصولها علي استقلالها من السيطرة الأوربية بعض الخصائص التي ميزتها عما كان سائداً من قبل ، وأتاحت الفرصة لحدوث تباينات بين دولها ، وتمحورت هذه التباينات حول ثلاثة محاور :

❖ المحور الأول : حدوث تباينات داخل التوجه الواحد :

تباينت التجارب داخل التوجه الواحد ، حيث حدث تفاوت نسبي في التزام دول كل توجه في فهم واستيعاب الفكرة ، وفي صياغة التنظيمات التي تعمل علي تطبيقها ، ثم في النجاح في تحقيق الأهداف والطموحات .

❖ **المحور الثاني : حدوث تباينات في مستوى الإنماء والإحداث داخل كل توجه وبين التوجهات :**

أيضاً حدثت تباينات واضحة فيما يتعلق بمستوى الإنماء والإحداث الذي أولته النظم السياسية اهتماماً بالغاً ، وبرزت تلك التباينات داخل التوجه الواحد ، وكذا بين التوجهات ، وكان لهذه التباينات دلالاتها الأكيدة كنتائج نهائية علي مدى التزام كل نظام بأسس وأصول كل معتقد ، وعلي مدى كفاءة النظام السياسي ذاته ، وعلي مدى تجاوب البيئة مع تلك التوجهات .

❖ **المحور الثالث : حدوث تباينات محدودة في النظم الاجتماعية داخل كل توجه ، وملموسة في النظم الاجتماعية بين كل توجه وآخر :**

كذلك حدثت تباينات محدودة في النظم الاجتماعية داخل كل توجه ، وكانت تلك التباينات ناتجة عن التفاوت النسبي بين الأنظمة السياسية في التأثير علي أنظمتها الاجتماعية من خلال سياسات وخطط الإنماء والإحداث ، وفي ذات الوقت كانت هناك تباينات ملموسة في النظم الاجتماعية بين كل توجه وآخر ، وذلك ناتج عن التفاوت الأساسي بين التوجهات .

إن جملة التباينات المشار إليها جعلت من الصعب الحديث عن تناظر النظم الاجتماعية في فترة ما بعد الاستقلال عن السيطرة الأوربية ، بل جعلت من الضروري متابعة النظم الاجتماعية في كل توجه عقيدي لاستنباط القواسم المشتركة فيما بينها ، بل جعلت من المحتم في بعض الأحيان تحليل كل نظام اجتماعي علي حدة داخل التوجه الواحد ، نظراً للاختلافات بين تلك الأنظمة .

ثانياً : النظام الاجتماعي في الدول ذات التوجهات الفردية :

بالرغم من أن النظام الاجتماعي هو دائماً صدى لكافة الأنظمة الفرعية الأخرى السياسية والاقتصادية والثقافية .. الخ ، إلا أننا لسنا معنيين بتناول تلك الأنظمة ، فهذا ليس موضعها، ولكننا معنيون بالتقاط خصائص النظام الاجتماعي من وسط ذلك الحشد من الأنظمة، لارتباطه بالحضارة من جهة كونه مقوماً وعنصراً من عناصرها ، وذلك من خلال الآتي :

❖ عناصر المجتمع :

في الدول ذات التوجهات الفردية ، وكذا في الدول ذات التوجهات الأخرى . تحددت بشكل قاطع وفاصل عناصر المجتمع في عنصر واحد ، وسبب ذلك معلوم وهو أن كل عنصر من عناصر الدولة الإسلامية تجمعت وتكتلت — كما سبق الإيضاح — في رقعة جغرافية معينة ذات حدود فاصلة ، وكان الأغلب الأعم أن يتجمع من ينتمون إلي عنصر واحد في دولة واحدة ، إلا أنه في هذا السياق العام برزت وضعيتان اتسمتا بالاستمرارية وهما :

– الوضعية الأولى :

أن يوجد أكثر من عنصر في دولة واحدة ، وفي هذه الوضعية يمثل أحد العناصر الأغلبية ويمثل العنصر الآخر الأقلية ، وتسبب الأقليات المنتشرة في كل من العراق وإيران وتركيا كثيراً من المتاعب لتلك الدول ، ولو أن أفغانستان لا تعاني من هذه المشكلة لأنها خليط شبه متوازن من العناصر المختلفة ، وكذلك تعايش جمهوريات آسيا الوسطى التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي هذه الوضعية ، ولكنها تتغلب علي آثارها .

– الوضعية الثانية :

أن يتوزع العنصر الواحد علي أكثر من دولة ، وهي وضعية العرب الذين يشكلون اثنتين وعشرين دولة ذات حدود مستقلة ، ولا توجد في الدول العربية أقليات عرقية إلا في جنوب السودان !! .

مفاد ما تقدم أن المجتمع في الدول الإسلامية لم يعد يجمع خليطاً من العناصر ، مثلما كان الوضع في دولة الرسول الكريم ثم في دولة الخلفاء ثم في العصرين الأموي والعباسي ، وينطبق ما تقدم علي المجتمعات التي تنتمي للتوجه الفردي والتي تنتمي للتوجه الشمولي .

❖ طبقات المجتمع :

ينبغي التنبيه إلي أننا لسنا معنيين بأي حال من الأحوال بالتعرض للأنظمة السياسية أو الاقتصادية في الدول الإسلامية التي تنتمي إلي التوجهين الفردي والشمولي ، ولكننا لا نفعل أكثر من مواصلة متابعتنا لمفردات وتفاعلات النظام الاجتماعي في تلك الدول ، لقياس مدى انحراف ذلك النظام عن النموذج الذي وضعه الرسول الكريم معياراً دائماً وأبدياً للمجتمع المسلم ، الذي ينشد الحياة الطيبة التي أرادها الخالق لعباده .

وعن الطبقات الاجتماعية في الدول ذات التوجهات الفردية ، فقد كان الانقسام الطبقي لأفراد المجتمع أكثر وضوحاً وتحديداً من نظيره في المجتمع ذى التوجه الشمولي . ولنقل بدقة أن التوجهات الفردية والشمولية لم تُعرف في العالم الإسلامي بشكلها الدقيق ونصها الأصولي ، بل كانت تلك التوجهات مقتربات إلي تلك التوجهات الأصولية ، فلم تكن تعدو خليطاً غير منسق أو محسوب من الابتكارات القومية والإضافات الذاتية ، وأخيراً الخطوط العريضة للتوجهات الأصولية .

والثابت أن التغييرات التي أعقبت الحصول علي الاستقلال من السيطرة الأوربية كانت أكثر وضوحاً وشمولاً لمفردات المجتمع ومكوناته ، كما كانت كذلك أكثر حدة وسرعة في المجتمعات ذات التوجه الشمولي عنها في المجتمعات ذات التوجه الفردي ، وترجع أسباب ذلك بالأساس إلي أن المجتمعات ذات التوجه الشمولي كانت حريصة علي إحداث تحولات جذرية تقطع كافة أواصرها بالمجتمع القديم الذي سبق الحصول علي الاستقلال ، معتبرةً ذلك المجتمع ردة ورجعة للخلف ورمزاً من رموز التخلف والرجعية ، في حين نظرت المجتمعات ذات التوجهات الفردية إلي المستجدات والمتغيرات بمنظور مختلف ، فقد سلّمت بالتغيير التدريجي، وخططت لإنماء وإحداث المجتمع الذي كان قبل الاستقلال ، ولم تقطع وشائجها به ، بل اعتبرت ظروف المجتمع قبل الاستقلال منطلقات للتطوير والإحداث فيما بعد الاستقلال ، ولا يخفى ما لقاه هذا النهج من تأثير وتزكية من القوى الغربية الصاعدة في ذلك الوقت وهي الولايات المتحدة الأمريكية .

أما بالنسبة إلي التقسيم الطبقي الذي ارتسمت معالمه بعد فترات وجيزة من الحصول علي الاستقلال ، والسير الحثيث في طريق الإنماء والإحداث ، فيمكن تناوله في الآتي :

– طبقة الملاك والأغنياء :

لم تؤثر كثيراً سياسات الإنماء وبرامج الإصلاح التي أجرتها الأنظمة ذات التوجهات الفردية في صلب وقوام هذه الطبقة ، وبالتالي فلم تختلف كثيراً عما كان سائداً قبل الاستقلال ، وإن كانت قد أجرت بعض التعديلات والتحويرات في بنيتها وآليات تعاملها مع الواقع ومستجداته ، والملاك هم المالكون لمصادر الثروة في المجتمع ، والأغنياء هم المتحصلون علي القسط الأكبر من نتاج تلك المصادر ، وقد يجمع الأفراد بين ملكية مصادر الثروة والغنى .

وقد ضمت هذه الطبقة ملاك الأراضي الزراعية وأصحاب المصانع والشركات وكبار التجار ، وكانت هناك علاقة محدودة بين المتنفذين من كبار رجال الدولة ، والانخراط في هذه الطبقة، حيث استغل النفوذ والسلطة في التملك والثراء في حالات ليست كثيرة .

ولم يلاحظ استغلال أفراد هذه الطبقة لما يملكونه من مظاهر النعمة والترف استغلالاً سيئاً أو مستفزاً لأفراد المجتمع من الطبقات الأخرى ، إلا في حالات قليلة ، وذلك للوعي النسبي الذي اتسم به أفراد هذه الطبقة ، وكذا الحزم الملحوظ الذي كانت تمارسه النظم السياسية تجاه هؤلاء الأفراد .

والبحث في أصول وجذور أفراد هذه الطبقة ينتهي إلي أن معظم هؤلاء الأفراد ينتمون إلي هذه الطبقة منذ فترة طويلة قبل الحصول علي الاستقلال ، إلا أنه بعد الحصول علي الاستقلال دخلت عناصر جديدة إلي طبقة الأغنياء ، وذلك يؤشر إلي انفتاح هذه الطبقة وإمكانية الانتقال إليها من الطبقات الأخرى ، وما من شك في أن اكتساب المجتمع لخاصية الحراك الاجتماعي هذه تعد إحدى نتائج الاستقلال عن السيطرة الأوربية ، إضافةً إلي مؤثرات الإنماء والإحداث التي استفاد من نتائجها البعض وقفزوا إلي الطبقة الأعلى .

ثم مواصلة البحث في قيم وأفكار وسلوكات هذه الطبقة ، يوصّل إلي أنها ذات طابع محافظ، تهتم بالأصول وتحافظ علي القديم ، وتتمتع بقيم ذات هوية إسلامية برز منها أدباء ومفكرون وصناع رأي يعتد بهم ، وتهتم بالتعليم العالي ، وبالاطلاع علي مصادر الثقافة الأوربية ، ومنها الكثيرون الذين تأثروا بالثقافة الأوربية إلي درجة التغرب ، وبالرغم مما تقدم لم يعرف عن هذه الطبقة إنها قدمت ما يعتد به للثقافة الإسلامية ، أو حرّضت علي الرجوع إلي الأصول والمصادر إلا في القليل النادر ، ولكن أثر عنها أنها أفرزت فواعل حاولت إيجاد توليفة بين طرائق وأساليب الفكر الغربي والثقافة الإسلامية .

إذا كان ما تقدم هو الشكل التقليدي لطبقة الأغنياء في المجتمعات ذات التوجهات الفردية ، فلقد استجد شكل آخر لطبقة الأغنياء ، جاء إفرازاً لتحول بعض المجتمعات من التوجهات الشمولية إلي التوجهات الفردية ، وكان مسخاً لهذه الطبقة حيث اغتنى أشخاص بطرق غير مشروعة وغير معهودة وباتوا يمثلون الطبقة الغنية ، فهم أناس لا أصل لهم ولا تاريخ استغلوا ما حلّ عليهم من ثراء غير مبرر في الإتيان بأفعال وممارسات لا تلقي من المجتمع إلا النفور والاشمئزاز ، أقحموا علي المجتمعات أفكاراً وسلوكات بعيدة كل البعد عن قيمه وأصوله .

لم يكن لهذه الطبقة إضافات إلا العبث بقيم المجتمع وقلب موازينه ! ، وكان المثال الصارخ علي ما تقدم هو وضع مصر منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين ، حيث شرع المجتمع المصري في التحول من التوجه الشمولي الذي وضع أسسه عبد الناصر إلي التوجه الفردي الذي قاده السادات واستهله بسياسة الانفتاح الاقتصادي !! .

– الطبقة الوسطى :

اتسع حجم الطبقة الوسطى في المجتمعات الإسلامية التي تبنت توجهات فردية بعد الاستقلال عن السيطرة الأوربية ، نتيجة التطورات التي شهدتها تلك المجتمعات ، ونجاح سياسات الإنماء والإحداث التي كان لها مردودات ملموسة ، في الوقت الذي تمتعت تلك الطبقة بمرونة وقابلية علي استقبال أفراد وشرائح من الطبقة الدنيا .

ويمكن القول بأن هذه الطبقة تمثل عصب المجتمع ، فهي تمثل كافة الفئات والشرائح والمهن والحرف والأعمال الحكومية والخاصة ، وتعكس في ذات الوقت ظروف المجتمع من تقدم ورقي في كافة المجالات المادية والروحية والفكرية .

وتتسم هذه الطبقة في المعتاد باعتدالها الفكري ، فهي تميل إلي المحافظة والتقليدية ، وإن كانت تحوى تيارات تتجه بقوة نحو الراديكالية والتغيير السريع ، وأفرزت هذه الطبقة حشداً من المثقفين معظمهم من المتغربين الذين تلقوا تعليمهم في أوربا والغرب ، وانبهروا بحضارته وثقافته وباتوا يروجون للتوجه الفردي " المعدّل " .

كثيراً ما تعلن هذه الطبقة عن عدم رضاها عن الأوضاع السياسية والاقتصادية بتغييرات فكرية أو إجراءات نقابية ، وهي تملك الأدوات التي تجعل منها قوة مؤثرة وضاغطة علي صانع القرار في معظم دول التوجه الفردي الإسلامية .

بالرغم من أن المرور أو الحراك من الطبقة الوسطى إلي طبقة الأغنياء والملاك غير محظور ، إلا أن التحرك صعوداً في اتجاه الطبقة الأعلى لا يتم بسرعة أو تواتر ، وذلك نابع عن عجز أفراد الطبقة الوسطى عن امتلاك مقدرات الانتقال إلي الأعلى ، وهي تنحصر تحديداً في الثراء المادي ، الذي لا تحققه المؤهلات العلمية أو الملكات الفكرية أو حتى المناصب الوظيفية ، وهي أهم ما تملكه صفوة الطبقة الوسطى .

تعتبر الطبقة الوسطى من أهم القوى الاجتماعية المحافظة علي قيم المجتمع وأخلاقه ، وتميل إلي الحفاظ علي العادات الاجتماعية والموروثات الحضارية والثقافية ذات الطابع القومي الإقليمي، وتجد القيم الإسلامية انتشاراً لدى أفراد هذه الطبقة ولكن دون عمق أو تركيز ، ويتمسك معظم أفراد هذه الطبقة في الدول الإسلامية بالدين الإسلامي كشعيرة وعبادة ، ويواظبون علي ذلك بشكل ملفت يصل أحياناً إلي حد التشدد ، ولكنهم بعيدون كل البعد عن الطروحات الإسلامية أو الطرح الإسلامي الأصيل بخصوص تنظيم وترتيب شئون الحياة ، ويقتنعون بأن نمط الحياة الغربية هو الأنسب لمجتمعاتهم وأكثر دفعاً لها في اتجاه التطور .

يلاحظ أن طبقة الأغنياء والملاك أكثر وعياً وإدراكاً لمصالحها ومتطلباتها من مصالح المجتمع والتطورات والمنعطفات التي يمر بها ، أما الطبقة الوسطى فهي أكثر الطبقات وعياً بمصالح المجتمع وإحساساً بظروف الطبقة الدنيا وتعبيراً عن شعورها بالحرمان ، وعادة ما تتحدث تلك الطبقة من خلال النابهين فيها وصناع الرأي والمفكرين باسم المجتمع والطبقة الدنيا .

– الطبقة الدنيا :

الطبقة الدنيا في المجتمعات الإسلامية ذات التوجه الفردي هي أقل الطبقات استفادة من النتائج والمردودات التي أعقبت برامج الإنماء والإحداث التي تبنتها النظم السياسية بعد الاستقلال عن السيطرة الأوربية ، بالرغم من أن تلك النظم ترفع دائماً شعار العمل لمصلحة هذه الطبقة المطحونة ، ولكن يلاحظ في ذات الوقت أن تأثير هذه الطبقة علي صناعة القرار في تنام مطرد، ويخشى جانبها في كثير من الأحيان لسهولة التأثير فيها وأثارتها ضد نظمها السياسية .

تعاني هذه الطبقة من تدني مستوى الدخول في معظم المجتمعات الإسلامية ذات التوجه الفردي، وكذا انخفاض معدل التعليم بين أفرادها وانتشار الأمية ، وتعتمد هذه الطبقة بشكل شبه مطلق علي الخدمات التي توفرها الدولة بكافة أشكالها ، وقد تنامي في كثير من الدول الاتجاه نحو تقليص هذه الخدمات ، ويتزايد أفراد هذه الطبقة بمعدلات سريعة .

يعّول علي أفراد هذه الطبقة في كثير من الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية ، وإن كانت كثير من المجتمعات الإسلامية تعاني في الوقت الراهن من انتشار البطالة بين أفراد هذه الطبقة ، مما يتيح الفرصة لانتشار الجرائم والخروج علي القانون ، ناهيك عن جنوح

الأحداث والمشاكل الاجتماعية إلي أن باتت هذه الطبقة تمثل عبئاً ثقيلاً علي النظم السياسية .

وتعجز كثير من النظم السياسية عن مواجهة الأعداد المتزايدة في الطبقتين الوسطى والدنيا، واستثمار تلك الأعداد من خلال برامج وخطط إنمائية فعالة وواقعية ، مما جعلها تواجه أزمات تسبب لها الكثير من عدم الاستقرار السياسي الذي يهدد وجودها .

لقد لوحظ أن أعداداً كبيرة من هذه الطبقة إضافة إلي الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى تمثل بيئة مواتية لانتشار الأفكار السطحية المدمرة المنسوبة إلي الإسلام ، التي تستغل سذاجة هؤلاء وجهلهم بالدين ، وتجرفهم في تيار التخريب ، مما يجعلهم وبالاً علي مجتمعاتهم ، ومأخذاً يسهل علي أعداء الإسلام أن يأخذوه عليه .

❖ الإنماء والإحداث :

كان الإنماء والإحداث من أهم أهداف ومقاصد كافة الدول الإسلامية التي حصلت علي استقلالها عن السيطرة الأوربية ، إذ كان لزاماً عليها أن تحقق طموحات وآمال شعوبها حتى تتحصل أنظمتها السياسية علي شرعية تمكنها من الاستمرار وترسيخ وجودها ، وجاءت سياسات الإنماء والإحداث متوائمة مع التوجهات التي تبنتها الدول الإسلامية .

لقد كان واضحاً أن الدول الإسلامية ذات التوجه الفردي تتبنى سياسات وبرامج إنمائية تحاكي إلي حد بعيد جملة أنظمتها السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية .. الخ ، من حيث الهوية الآنية المعلنة ، ولكنها تفتقد الأصول والجذور التي تثبت تأصل تلك السياسات والبرامج وانبعاثها من تربة مجتمعاتها وبيئاتها الذاتية ، وكان ذلك ينطبق بكل دقة علي تلك الدول التي اختارت التوجه الشمولي .

وكان واضحاً كذلك أن الدول الإسلامية بعد استقلالها عن السيطرة الأوربية تعمد إلي استيراد أنظمة ومعها سياسات وبرامج دخيلة علي شعوبها ومجتمعاتها ، وكانت الأنظمة والشعوب تدرك ذلك ، وتدرك أيضاً أنها تخلت عن هويتها المسلمة التي كان ينبغي أن تنسحب علي أنظمتها وسياساتها ، ولكنها لم تستطع الحديث إلا في حدود لعلاج هذه الإشكالية الحساسة والخطيرة في ذلك الوقت ، وكان السبب الرئيسي وراء ذلك أن من سيتحدث لن يتمكن من تقديم البديل الإسلامي عندما يُطلب منه ذلك !! .

وحقيقة الأمر أنه لم يقدّر للدول الإسلامية التي تبنت التوجه الفردي أن تطبق ذلك التوجه وفق أصولياته سياسياً واقتصادياً وإدارياً وثقافياً ، بل تحصلت علي نُتَف متناسقة مرة وغير متناسقة أخرى من مفردات ذلك التوجه ، إلي حد أنها قد شوهته في بعض الحالات حسب ادعاءات أربابه .

بشكل أو بآخر شرعت الدول الإسلامية ذات التوجه الفردي في تطبيق خطط وسياسات إنمائية تعتمد علي القطاع الخاص بشكل أساسي ، إلي جانب بعض المبادئ الأخرى التي تم انتقاؤها لسد الثغرات أو أداء مهمة وقتية استوجبها الصراع العقيدي مع التوجه الشمولي ! .

ونظراً للتباينات التي برزت بشكل واضح بين الدول الإسلامية ذات التوجه الفردي في تطبيق رأسمالية ذلك التوجه ، من حيث مدى الالتزام بالأصول ، وشمولية تطبيق المنهج فيما يتعلق بالإنماء والإحداث ، تباينت كذلك النتائج والمخرجات ، وجاءت في معظم الحالات متواضعة، جعلت من الصعب مقارنة تلك النتائج بمثيلاتها في جنوب شرق آسيا مثلاً أو في مناطق أخرى ، بالرغم من الأسبقية الزمنية للتجارب الإسلامية ، التي بدأت في الأغلب الأعم منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين .

ولعل النتائج المتواضعة والمعطيات القزمية الناتجة عن سياسات وخطط الإنماء كانت وراء احتفاظ معظم دول المنطقة بوضعيتها من التخلف ، وكانت الاستثناءات في هذا الصدد محدودة . ولسنا معنيين في هذا الموضع بمناقشة أسباب محدودية المخرجات ، ولكن هدفنا الأساسي هو استخلاص النتيجة التي سجلّناها أعلاه والمتعلقة بشحة عطاء خطط الإنماء والإحداث الناتجة عن رأسمالية المذهب الفردي في الدول الإسلامية .

❖ مركز المرأة في الأسرة والمجتمع :

لقد عمّت نتائج الإنماء بالرغم من محدوديتها جوانب ومناحي الحياة في المجتمعات ذات التوجه الفردي ، ولكنها تباينت من جانب إلي آخر في أشكالها ، وكذا في ثباتها وتأصلها في أعماق تلك المجتمعات ، ولم يكن حظ المرأة من نتائج الإنماء بالذي تُحسد عليه ، ولكن المحصلة النهائية أن يد التغيير قد امتدت إلي وضعها وظروفها التي كانت قد آلت إليها في حقب التفكك والانهيار . ويمكن التعرض لجملة التغييرات التي اعترت وضع المرأة في المجتمعات الإسلامية التي أخذت بالتوجه الفردي فيما يلي :

– لقد كان لسياسات وخطط الإنماء والإحداث أثرها في تغيير وضع المرأة في تلك المجتمعات، ولكن الملاحظ أن ذلك التغيير كان شكلياً مس قشور وأغلفة ذلك الوضع ولم يتجاوز تلك القشور والأغلفة إلي العمق والأصل وهو جوهر التغيير المقصود ، تغيير الفكر والسلوك .

– كان التغيير بوضعه السطحي والمحدود غير متوازن جغرافياً ، حيث استأثرت عاصمة الدولة والمدن الكبرى بالنصيب الأكبر منه ، في حين لم يصب بقية إقليم الدولة إلا الفتات ، كما كان غير متوازن اجتماعياً ، فاختلف حجماً وعمقاً من طبقة إلي أخرى ، حتى داخل الطبقة الواحدة اختلف من شريحة إلي أخرى .

– كان التغيير الذي أُقحم علي وضع المرأة المسلمة هو نتاج لسياسات وخطط انماء غربية ، كما تزامن وتوازى مع تلك الخطط والسياسات عملية انفتاح لا نظير لها تمت بشكل متعمد علي المجتمعات والحياة الغربية ، فكانت النتائج تقود في المعتاد إلي تنافر يتطور إلي صدام عنيف بين نمط تلك المجتمعات وحياتها وبين القيم الإسلامية التي ضجت بالشكوى واستغاثت من وطأة الجور وحول التعدي !! ، وكانت المرأة المسلمة لا حول لها ولا قوة تصطلي بنيران التغيير بين مطرقة الغزو المدمر والاختراق الخبيث وسندان المروّجين للتقدم الداعين إلي التحرر، ولم تكن الحرية المنشودة إلا وبالاً اكتوى بنيرانه الجميع ! .

– كان للنداءات والمطالبات التي خرجت من داخل الدول الإسلامية لتعديل وضع المرأة وتصحيح مسارها دور يعتد به في التغييرات التي لحقت فعلياً بذلك الوضع ، فلقد خرجت تلك النداءات في حماس اكتسب زخمه من إجماع شعبي يحكمه الاندفاع غير الواعي في اتجاه التغيير غير المحسوب ، يرافقها إذعان نظمي ومؤسسي ، لم يكن في مقدوره أن يقف في وجهها حتى لا يفقد صدقيته وعزمه علي الإنماء والتغيير اللذين يمثلان أساس وجوهر شرعية تلك النظم والمؤسسات ، وانجرف الجميع في تيار أفضى بهم إلي عواقب غير محمودة .

– وكان الجميع يعلم علم اليقين أن التغيير المقصود في وضع المرأة المسلمة لا يتم علي أسس وأصول إسلامية ، وأن النتائج ليست هي المقصودة والمرغوب فيها ، ولكن قلة قليلة هي التي أيقنت انحراف النهج وسوء المنقلب ، ولعلها حذّرت إلا أن خطابها لم يصل في غمرة الأحداث وجلبة الركب الميمم شطر الحرية المزعومة ! .

– لقد ظل هناك أولو بقية يتمسكون بالقيم الإسلامية ، ويفافحون عن موقفهم أمام جحفل التغيير وهجومه الشرس ، والملفت أن ثمة مفارقة جديرة بالاعتبار مفادها أنه في الوقت الذي تشتد هجمة التغيير ، ويزداد وقعه ووتيرته ، وتنتشر آثاره في عموم المجتمع

النسائي الإسلامي، يزداد تمسك الراسخين بالقيم الإسلامية عمقاً وصلابة وحجماً ومهابة .

– إن الباحث المنقب في مفردات التغيير وجوانبه التي لحقت بوضع المرأة المسلمة في المجتمعات الإسلامية التي اتجهت إلي الحياة الغربية ومدنيتها الجوفاء ، ليصل إلي نتائج قاطعة تؤكد إصابة المجتمعات الإسلامية بحالة من الإحباط وخيبة الأمل العميقة من جراء المردود السقيم والجدوى الهزيلة اللتين جناهما رواد التغيير وأئمة التغرب ، لقد نادوا بتعليم المرأة فتعلمت وبلغت من العلم أعلى درجاته ، ثم جاهدوا من أجل عمل المرأة فاقتحمت كافة المجالات ، وامتهنت جميع المهن ، ولكن مع العلم تعلمت الرقص والسفور والتبرج والخروج علي الحياء ، ومع العمل ترجّلت وفقدت أنوثتها وهي أهم ما ميزها بها الخالق ، ومع المسئوليات والأعباء نسيت أمومتها واستنكفت من الحمل والولادة والرضاعة والتربية وهي أعظم ما اختصها به الحق تبارك وتعالى ، فأين ذلك من النهج الإسلامي الذي أعاد لها اعتبارها ووضعها في مكانها الصحيح ، ومنحها كافة الحقوق ، وسيّجها بحقها في التعفف وصون نفسها وكرامتها من الابتذال ، وحصّنها بالقيم الإسلامية التي تحميها من الجموح والمروق والتمرد علي مشيئة الله ومراده في خلقه ، والتنصل من المهام والوظائف التي أهّلها الله لها خِلقياً ونفسياً ، وسوف لا تشعر المرأة المسلمة بالطمأنينة والسكينة أبداً ، إلا إذا رجعت إلي طبيعتها وفطرتها ، واصطلحت مع القيم الإسلامية عندها ستشعر بالانسجام والتناغم بين سجيتها السليمة ونفسها السوية وطلاقة القدرة الإلهية ، وتُقبل علي الحياة بنفس راضية وروح شفافة وفكر رشيد .

❖ أخلاق وعادات المجتمع والقيم الإسلامية :

في هذه الجزئية نحاول الغوص في أعماق المجتمعات الإسلامية والتنقيب بين مفرداتها عن الأخلاق والعادات والتقاليد والقيم الإسلامية ، وكيف تأثرت هذه المنظومة المركبة ذات

الأبعاد الاجتماعية والنفسية والفكرية والثقافية المتداخلة بالتغييرات التي طرأت علي تلك المجتمعات واعترت بنيتها ، وقدّر لها إعادة تشكيل نظامها بشكل نأى به عن النموذج والمثال الذي صاغه الرسول الكريم ، وتم تفعيله في دولة الخلفاء الراشدين ، ثم في دولة الأمويين ودولة العباسيين من بعدهم .

وما من شك في أن رصد جملة التأثيرات التي دخلت علي منظومة الأخلاق والعادات والتقاليد والقيم الإسلامية ، لا يتم إلا من خلال التحليل والتشريح لتلك الجزئيات ، وهي في وضع الحركة والتفاعل والتعاطي مع تيارات التغيير ، التي دبت علي المجتمع من الخارج ومن الداخل ، ويمكن متابعة مسار ذلك التحليل ، واستخلاص نتائجه من خلال ما يلي :

– التغيير .. البواعث والمصادر :

يمثل التغيير العنصر الأساسى والمهم في التحول الذي طرأ علي " منظومة الوعي الاجتماعي " المتمثلة في الأخلاق والعادات والتقاليد والقيم الإسلامية ، وكان لذلك التغيير بواعثه ، كما كانت له كذلك مصادره ، ونذكر تلك البواعث والمصادر في ما يلي :

• بواعث التغيير : تتمثل بواعث التغيير في عدة محفزات ومثيرات ، تكاتفت جميعها في فرض وضعية التغيير التي اعترت المجتمعات الإسلامية بعد استقلالها عن السيطرة الأوربية ، ونشير إلي تلك البواعث في التالي :

O الأنظمة السياسية : لقد وجدت الأنظمة السياسية نفسها مضطرة إلي السير في ركاب التغيير تحت دعوى الإنماء والإحداث ، ولم يكن باستطاعتها التراجع أو التردد ، فهي مطالبة بالإنماء والإحداث أمام مجتمعاتها ، كما أنها لابد أن تذعن لحركة التاريخ التي تتجه بالعالم صوب حتمية التقدم والتطور .

○ المجتمعات الإسلامية : تفاعلت المجتمعات الإسلامية مع أنظمتها السياسية ، وتلاقت إرادة الأولى مع رغبة الثانية ، وبات التغيير إرادة اجتماعية ومطلباً سياسياً ، فالمجتمع يحدوه طموح في حياة جديدة تنتشله من التخلف ، والنظام السياسي يرغب في شرعية يرسخها التغيير والإنماء .

○ التطور التاريخي والتقدم البشري : لقد بدا أن العالم والإنسانية جمعاء تسير في اتجاه التطور الذي مفاده الانتقال من طور إلي آخر ، فهذه هي حركة التاريخ التي لا تكف عن دفع البشرية إلي المقدّر لها من التقدم والتطور والذي ينتهي بمصيرها المحتوم ، ولم يكن في استطاعة أي نظام سياسي أو مجتمع من المجتمعات أن يقف في طريق حركة التاريخ .

○ المجتمعات الغربية : كانت المجتمعات الغربية تمثل أحد البواعث المهمة علي التغيير في المجتمعات الإسلامية ، فلقد تابعت تلك المجتمعات بعزم ومضاء فرصه التغيير علي الدول الإسلامية نظماً وشعوباً ، من خلال سياسات وآليات عديدة ، سنأتي عليها بعد قليل .

ه مصادر التغيير : كما كان للتغيير بواعثه ، كان له كذلك مصادره ، ولقد توزعت مصادر التغيير علي مصدريين :

○ المصدر الأول : التغيير من الداخل ، كان التغيير من الداخل تعبيراً عن رغبة دفينة مرة ومعلنة أخرى في استجابة الأسس والأصول الدينية والأخلاقية التي تعتمد عليها المجتمعات الإسلامية للتطور التاريخي والتقدم البشري ، من خلال تطوير طروحات تملك آليات قادرة علي التواؤم مع متغيرات التطور ومستجدات التقدم ، وعندما لم يقدّر لتلك الأسس والأصول أن تسعف المجتمعات الإسلامية بالطرح المطلوب ، لم يكن أمام تلك المجتمعات من بد إلاّ قبول البدائل الوافدة من الخارج .

إضافة إلي ما تقدم اضطرت المجتمعات الإسلامية أمام عدم استجابة الأسس والأصول إلي البحث في ذاكرتها الجماعية عن قيم وأخلاقيات وعادات وتقاليد وإعادة بعثها من جديد ليصبح التغيير نابعاً من الداخل ، وتعبر تلك الموروثات عن خصوصية تلك المجتمعات ، ولم تكن العملية إلا بحثاً عن الذات وإرضاءً لها واعترافاً بقدرتها علي التغيير .

○ المصدر الثاني : التغيير من الخارج : التغيير من الخارج مسألة ذات شجون ، وتمثل إحدى الإشكاليات الجديرة بالبحث الدقيق ، ومن ثم سنفرد لها الجزئية التالية .

– الغزو العقيدي والاختراق الثقافي [التغيير من الخارج] :

المتتبع للتاريخ الإسلامي يمكنه أن يكتشف أن الحملات العقيدية والاختراقات الثقافية التي شنتها المجتمعات والنظم السياسية الأوربية علي الدول الإسلامية قد بدأت منذ وقت مبكر، تتزامن مع الخروج الأوربي الأول أو الهجمة الأوربية الأولى والتي عرفت بالحملات الصليبية ، فمنذ ذلك التاريخ بدأت عمليات الغزو العقيدي والاختراق الثقافي بشكل مرتب ومحسوب ، ويمكننا متابعة ذلك في عجالة من خلال ما يلي :

• كانت أوربا قد بدأت تستيقظ من سباتها العميق ، وشرعت في تشييد صرح حضاري، وإنماء رصيد ثقافي علي المقتبسات الإسلامية ، ومن ثم بدأت تملك ذاتاً حضارية مميزة ومنطقاً ثقافياً خاصاً بها ، وأضفت علي الاثنين صفتها وطابعها ، وبدأت في تصديرهما كممتلكات تنفرد بها .

• في تلك الأثناء كان نجم الحضارة الإسلامية في طريقه إلي الأفول ، وكان معين الثقافة الإسلامية قد أوشك علي النضوب ، وكانت بداية عصور التفكك والانهيار ، وكانت أوروبا في سباق مع الزمن من أجل الإثراء الحضاري والاغتناء الثقافي .

• بدأ الغزو العقيدي أو بالأحرى التسرب أو التسلل والاختراق الثقافي الأوروبي في هذه الآونة علي استحياء ، لأن الحضارة الإسلامية كانت لا تزال تتحدث عن نفسها والثقافة الإسلامية لم تنفك تقول كلمتها ، ولم تكن حضارة أوروبا وثقافتها قد اشتد عودهما بعد وامتلكا القوة التي تمكنهما من الهجوم بشراسة .

• كانت التطورات تسير بشكل متواتر ومطرد ، فأوروبا تزداد قوة حضارياً وثقافياً والدولة الإسلامية تزداد ضعفاً حضارياً وثقافياً إلي أن بلغ الأمر مداه ، وبدأت الهجمة الأوروبية الثانية أو الخروج الأوروبي الكبير ، ووقعت كل أجزاء الدولة الإسلامية تحت سيطرة الدول الأوروبية ، وكان الغزو العقيدي والاختراق الثقافي أكثر ضراوة .

• ثم واصل الغزو والاختراق هجومهما المدمر بعد استقلال الدول الإسلامية عن السيطرة الأوروبية ، تحت أشكال وصور شتى استهدفا بالأساس العقيدة والثقافة الإسلامية ، ثم الأخلاق والعادات والتقاليد ، وليس ثمة حديث عن الحضارة لأنها لم تعد سوى تاريخ وماضي .

إذا كان ما تقدم بمثابة متابعة سريعة لتاريخ الغزو العقيدي والاختراق الثقافي الأوربي للدول والمجتمعات الإسلامية وممتلكاتها الحضارية والثقافية ، فسوف نركز علي المرحلة الأخيرة لذلك الغزو والاختراق ، وهي التي بدأت منذ حصول الدول الإسلامية علي استقلالها عن السيطرة الأوروبية ، حيث تما في منطلقات متتابعة علي النحو التالي :

• إبهار الحضارة والثقافة الغربية : وقد تم ذلك الإبهار عبر وسائل الإعلام بكافة أشكالها ومن خلال قنوات رسمية وغير رسمية . وتنوع الخطاب ومضمون الرسالة وفق مستويات المخاطبين الذين تدرجوا من النظم السياسية إلي المفكرين وصناع الرأي إلي العامة ، واستخدمت لذلك سياسات وبرامج دقيقة وعلمية ، وجاءت النتائج مواتية وإيجابية وأصيب الجميع بحالة من الشَدْه والذهول .

• إبراز القيم الغربية وتلميعها : تبع ما تقدم إبراز متعمد للقيم الغربية وتلميعها ، في الوقت الذي كانت الدول الإسلامية لا تزال تعيش حالة الشَدْه والذهول انبهاراً بالحضارة والثقافة الغربية ، وازداد إعجاب النظم السياسية والشعوب الإسلامية بتلك القيم والتحمس لها ، وبات الجميع مهيئين لاعتناقها .

• تشويه القيم الذاتية : كان المنطلق التالي متجسداً في قيام الدول الغربية بشن حملة ماكرة وخبيثة استهدفت الحط من القيم الذاتية للمجتمعات الإسلامية ، والتقليل من شأنها ونعتها بالتخلف ، وإيعاز أسباب تخلف تلك المجتمعات إلي تمسكها بالقيم الإسلامية .

• التنفير من القيم الإسلامية : إزاء الوهن الذي كان قد أصاب علاقة المسلمين بقيمهم، استشرت ظاهرة ازدراء أبناء الإسلام لقيمهم ، وانجرف الكثير منهم وراء ما ردده الغرب من أن القيم الإسلامية هي سبب تخلف المسلمين ، وتطور الازدراء إلي رغبة في التحلل والتنصل من تلك القيم ، وهجر الكثيرون قيمهم الإسلامية .

• تقديم القيم الغربية كبديل : أفضى المنطلق السابق إلي وضعية غريبة مفادها حالة من " الفراغ " ، حيث بات المسلمون غرباء علي قيمهم الإسلامية ، وباتت القيم الإسلامية مهجورة بدون معتنقين ، واستعذب المسلمون القيم الغربية التي زُفت إليهم ، في حين ظلت القيم الإسلامية مهجورة في انتظار عودة أصحابها إليها .

– انحسار القيم الإسلامية والتقليل من شأنها وانعدام تأثيرها :

كان من شأن الكر المعتقدي والفكري والفر النفسي والعقلي سالفا الذكر ، أن يقودا عبر وقت طال أو قصر إلي وضعية ثلاثية الأبعاد :

ه تمثل بعدها الأول في انحسار حاد في القيم الإسلامية ، وانسحابها من معترك الحياة الاجتماعية ، وحدوث فراغ قيمي ، واستوى في ذلك الشق الفكري للقيم والشق التنظيمي العملي ، أي القيم كأفكار عقلية مجردة وكتنظيمات نوعية تتولى ترتيب الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية .. الخ ، وكان ذلك الانحسار نتيجة نهائية لتطور متفاقم ، بيانه كما يلي :

○ بدأ الانحسار بالتقليل من شأن المرجعيات النهائية كمصادر للطرح الهادف إلي تنظيم شئون الحياة ، حيث تم استبعاد الشريعة كمصدر للتشريعات والتنظيمات في المجتمع .

○ ثم حدثت قطيعة شبه نهائية بين الطروحات الإسلامية التي تقادمت وعفا عليها الزمن، وأفكار وسلوكات المسلمين التي اعترتها تطورات ومتغيرات لا حصر لها في كافة المجالات والمناحي .

○ تبع ذلك ، وكنتيجة للانغلاق الثقافي والانكفاء علي الذات ، إغلاق باب الاجتهاد ، وعزوف علماء الأمة عن الإبداع ، وإخراج الطروحات التي توائم تطور الحياة وتواكب متغيراتها .

○ وكان التطور الأخير هو عدم وجود نماذج ممارسة عملية أو أشكال تنظيمية للقيم الإسلامية، ترتب حياة الناس ، وتسير أمورهم وفق الطرح الإسلامي .

○ أما البعد الثاني للوضعية سابقة التبيان ، فقد تعين في التقليل من شأن القيم الإسلامية في حياة المجتمعات الإسلامية ، وقد تشكل ذلك البعد في صورتين :

□ الصورة الأولى : التقليل من شأن القيم الإسلامية كأفكار عقلية مجردة لدى كل من أفراد المجتمع وكذا النظام السياسي والأنظمة الأخرى التابعة له .

□ الصورة الثانية : التقليل من شأن القيم الإسلامية كتنظيمات أو نماذج ممارسة عملية ، يقرها النظام السياسي . ويفرضها ويفرض الالتزام بها .

○ في حين تحدد البعد الثالث للوضعية السابقة في انعدام تأثير القيم الإسلامية في حياة المسلمين وهو نتيجة منطقية للبعدين السابقين ، وترتب علي هذا البعد نتيجتان :

□ النتيجة الأولى : تحول الإسلام إلي شعيرة ونسك ، وانزوى بعيداً عن معترك الحياة وأصبح الإسلام لا يرتبط إلا بدور العبادة ومناسك الدين وشعائره .

□ النتيجة الثانية : انسحب الإسلام من حياة الناس كشرائع وطروحات ، تهتم بتنظيم وترتيب تلك الحياة وفق غايات ومقاصد قررها المشرع الإلهي .

– التعادي بين الحكومات والشعوب :

من الظواهر التي شاعت في الدول الإسلامية بعد الحصول علي الاستقلال ، وتركت أثراً سيئاً بمجتمعات تلك الدول ظاهرة التعادي بين الحكومات والشعوب ، حيث تسود حالة من انعدام الثقة والتوجس بين الطرفين . وتحليل هذه الظاهرة في المجتمعات الإسلامية ، يقتضي التطرق إلي جملة من الإشكاليات ذات الطبيعة المركبة السياسية والاجتماعية والنفسية ، ومن هذه الإشكاليات نذكر ما يلي :

• إن الأنظمة السياسية في الدول التي تظهر فيها هذه الظاهرة لا تمثل شعوبها تمثيلاً حقيقياً ، ومن ثم تسود حالة من انعدام الثقة المتبادلة بين الأنظمة والشعوب ، تجعل كلاً منهما يظن بالآخر الظنون : فالأنظمة تظن أن الشعب يسعى لإزالتها ، والشعب من جهته يظن أن الحكومة لا تعمل لصالحه .

• كثير من الأنظمة — كما سبق الإيضاح — ذو خلفيات عسكرية ، ومن ثم فهي تتعامل مع شعوبها بالعنف والشدة ، وتفتقد أساليب ووسائل الحوار واحترام أفراد الشعب ، مما يجعل الأفراد يكنون الكراهية والبغض لكل ما يتعلق بالنظام السياسي .

• سوء استعمال السلطة من قبل بعض أفراد النظام السياسي ، وإمعانهم في الإساءة إلي أفراد الشعب ، يجعل هؤلاء الأفراد يسحبون حكمهم علي هؤلاء الأفراد إلي النظام بكامله، ويضمرون له الحقد الدفين .

• الاعتقاد الخاطئ لدى الأنظمة السياسية بأن المجتمعات والشعوب الإسلامية هي مجتمعات متخلفة ، ولا يصلح في سياستها إلاّ أساليب الشدة والعنف ، وهذا الاعتقاد قاد إلي توسيع الهوة بين الأنظمة والشعوب . وأوضح كذلك أن تلك الأنظمة لا تحترم آدمية وإنسانية تلك الشعوب .

• إخفاق كثير من الأنظمة السياسية في تحقيق آمال وطموحات الشعوب ، جعل الأخيرة لا تثق في أنظمتها وتتمنى زوالها .

• ظهور حالات من الاستنكار العام والسخط الشعبي احتجاجاً علي سياسات الأنظمة وسلوكاتها ، غالباً ما يؤدي إلي ردود أفعال قمعية لدى تلك الأنظمة ، تزيد الهوة بينها وبين شعوبها .

– انتشار الظواهر الغريبة والسلوكات الدخيلة والأفكار المستوردة :

عن طريق مصدري التغيير اللذين سبق الحديث عنهما ، غصت المجتمعات الإسلامية بغريب الظواهر ووافد الأفكار ودخيل السلوكات ، فالظواهر الغريبة عمت كافة مناحي الحياة دينية ودنيوية ، ولم تقتصر هذه الظواهر علي القادم من خارج الحدود ، بل شملت كذلك ظواهر مرتبطة بالموروثات الحضارية والثقافية للشعوب الإسلامية التي تسبق دخولها

الإسلام . أما الأفكار المستوردة من المجتمعات الغربية فقد ساهمت بدور فعّال في إحداث فجوة واسعة بين أبناء المجتمعات الإسلامية وبين القيم والثقافة الإسلامية ، ولعل نتائج ذلك ونماذجه قد سبق لنا تناولها فيما مضى ، وبالنسبة إلي السلوكات الدخيلة فالحديث عنها ذو شجون وتناولها يحتاج إلي دراسة مستقلة .

– ظهور جرائم غير معهودة في المجتمعات الإسلامية :

ألفت المجتمعات الإسلامية في فترات ما بعد الاستقلال أشكالاً من الجرائم لم تعهدها تلك المجتمعات من قبل ، مثل السطو علي المال العام والاختلاس وسرقة أموال الدولة والفساد السياسي والإداري والرشوة والمحاباة والنصب والاحتيال .. الخ .

وهذه النوعية من الجرائم والشكل الذي انتشرت به أديا إلي حدوث حالة من نقدان التوازن داخل المجتمعات الإسلامية ، واهتزاز ثقة هذه المجتمعات في ذاتها وفي قيمها الإسلامية التي انسحبت منزوية في أعماق الناس ، ولا يقدرون علي البحث عنها أو استخراجها .

– الميل إلي الهروب من الواقع الاجتماعي :

لقد أصبح الواقع الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية علي اختلاف توجهاتها [الفردية والشمولية] عبئاً ثقيلاً ، ناء بحمله أفراد تلك المجتمعات ، مما ألجأها إلي الهروب من ذلك الواقع بشتى الطرق والوسائل ، وكان أهم تلك الوسائل المخدرات ووسائل تغييب العقل وإبطال مفعول الحس ، والسفر والهجرة ، وكانت عواقب ذلك وخيمة ومؤلمة .

– البطالة وإهدار مقدرات العنصر البشرى :

يدرك الجميع أن أهم مجالات الاستثمار وأجداها وأطولها نفعاً هو الاستثمار في العنصر البشرى ، فلا إنماءً ولا إحداثاً حقيقياً إلا بإنماء وإحداث العنصر البشرى ، فالإنسان هو

هدف الإنماء وهو في ذات الوقت وسيلة الإنماء الناجعة ، ولم تعر النظم السياسية الإسلامية هذه المسلّمة أدنى اهتمام ، بل أهدرت عن عمد مرة وعن إخفاق وفشل ذريع مرات تلك المقدرات ، بل صورتها في كثير من الأحيان علي أنها عبء ثقيل ، والسبب المباشر وراء ذلك أن تلك الأنظمة ومن خلال مرئياتها القاصرة لم تملك من سعة الأفق واتساع المدارك ما يمكّنها من صياغة الخطط والسياسات التي تمكنها من استغلال مقدرات العنصر البشرى ، وتحويل تلك الطاقات المهدرة إلي قوة فعّالة تمثل أهم وسائل وأدوات الإنماء والإحداث في كافة المجالات .

وكانت المحصلة النهائية لتخبط وإخفاق الأنظمة السياسية في احتواء مقدرات وطاقات العنصر البشرى هي تحوّل تلك المقدرات إلي معول هدم وقوة ضاغطة ، بل خانقة تضغط علي تلك النظم فتفقدها وعيها وصوابها وتزيد من تخبطها وتُراكم من إخفاقاتها ، وتنتشر في تلك المجتمعات البطالة بنسب تفوق أي تصور ، وتشير أكثر الإحصاءات تفاؤلاً إلي أن غول البطالة المهلك ينتشر بين أهم أعمار الحيوية والعطاء فيما بين اثنين وعشرين وسبعة وثلاثين عاماً ، وشرعت تلك الظاهرة المدمرة تفرز آثارها التي بدأت في الإتيان علي الأخضر واليابس .

لقد بذلت كثير من الأنظمة السياسية في الدول الإسلامية ذات التوجه الفردي جهوداً مضنية فكرية وعملية مستهدفة إقناع نفسها والآخرين بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة والمجتمع ، وإطلاق العنان للقطاع الخاص الذي تركت له الحبل علي الغارب ليتصرف وفق مصالحه ، فتحول إلي مارد أخذ أكثر مما أعطى وأفسد أكثر مما أصلح ، وانسحبت الدولة من معترك الحياة ، وتنصلت من مسئولياتها في الإنماء والإحداث ، وصياغة الخطط الشاملة الطموحة والواقعية متوسطة وطويلة الأمد التي تمكّنها من استيعاب العنصر البشرى وتحويله إلي طاقة خلاّقة مبدعة ، إن الدولة وفق المنطق السابق لم يقدّر لها الفهم

الدقيق لعلاقة التوافق أو الاعتماد المتبادل بين دورها الذي لا ينبغي أن ينتهي أو يتقلص والقطاع الخاص الذي يجب أن يتشكل بمعايير دقيقة تحقق مصالح المجتمع والمردود الاجتماعي قبل مصالحه .[1]

- التمرد والميل إلي العنف :

كثرت في المجتمعات الإسلامية حركات التمرد الاجتماعي ، وشاعت ظاهرة الميل إلي العنف وجنوح الأحداث وانحرافات الشباب ، والتمرد الاجتماعي يقصد به تعمد الخروج علي أصيل التقاليد وثابت القيم وقويم العادات ، وبصفة خاصة بين الشباب ذكوراً وإناثاً ، والتقى ذلك التمرد مع ميل إلي العنف واستخفاف بكل ذى قيمة أصيل ، ونعته بالتخلف والتفّه ، وضمن عوامل كثيرة برزت منها ثلاثة كان لها الدور الأهم في تفشى هذه الظواهر :

• انعدام قدرة النظم السياسية وحكوماتها علي تفعيل دورها في المجتمع من خلال البحث عن دور يدرك معه الشباب أن هناك من يبحث عنهم ويهتم بهم ، وانطلاقاً من انعدام تلك القدرة وضياع ذلك الدور ، أيقن الشباب بعدم جدوى الحكومات ، وتسرب إليهم اليأس في الصلاح والإصلاح ، وأمعنوا في الخروج علي القانون والنظام .

• البطالة وإهدار مقدرات العنصر البشرى قوّت من ساعد العامل المتقدم ، ووسعت الهوة بين شرائح الشباب وبين الأنظمة السياسية ، وبات من الصعب البحث عن لغة للتفاهم بين الطرفين في أجواء معبقة بانعدام الثقة والتوجس .

---

[1] . لتفصيل أكثر يمكن الرجوع إلي المجلد الثاني من موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة : الاقتصاد الإسلامي ونموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي بجزئيه الأول والثاني .

• انتشار الأفكار والسلوكات الدخيلة زادت الطين بلة ، حيث بدت المجتمعات الإسلامية صدى لغريب الأفكار ومستهجن السلوك ، اعتملت هذه العوامل مع كثير غيرها وأفرزت ظاهرة التمرد والميل إلي العنف التي انتشرت في كثير من المجتمعات الإسلامية .

– ظهور حركات الإرهاب والتخريب ذات الشكل الديني :

كذلك برزت إحدى أهم الظواهر الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية وهي ظاهرة الإرهاب والتخريب باسم الدين وتحت شعاره ، وهذه الظاهرة لا تدرس أو تحلل إلا في هذا السياق الذي أدرجناها فيه كمفردة من مفردات المجتمع الإسلامي في هذه المرحلة الخطيرة والحساسة، حيث تفاعلت هذه المفردة مع غيرها من المفردات ، وتضافرت من أجل تشويه المجتمع الإسلامي ، ووصمه بالسمات والخصائص التي جاهد الآخرون منذ قرون من أجل وصمه بها نكاية وتنكيلاً .[1]

أن ظهور حركات التخريب والإرهاب ذات الشكل الديني هي نتاج لتراكم ضخم وتفاعل طويل المزيج مركب من التداعيات داخل المجتمعات الإسلامية أساسه وجوهره التخلي عن الطروحات المستنبطة مباشرة من الإطار المرجعي النهائي للإسلام وهو الشريعة الإسلامية ونماذج الممارسة العملية في دولة الرسول والخلفاء الراشدين .

ولعل استقراءً ممحصاً للتاريخ الإسلامي كفيل بأن يبرز هذه الحقيقة بشكل لا مراء فيه ، فعلي مدى هذا التاريخ لم تنتشر هذه الحركات ولم تنم وتفرز آثارها إلا عندما يبتعد المسلمون عن إطارهم المرجعي ، وكلما اتسعت الهوة سنحت الفرصة لظهور تلك الحركات ، فهي تعمل دائماً علي شغل ذلك الفراغ ، وتقديم نفسها كبديل وحلقة وصل تربط المسلمين بمرجعيتهم ، إلا أنها غالباً ما تسيء القيام بدور الوسيط ، فتدخل البدع

[1] . لتفصيل أكثر حول هذه الجزئية يمكن الرجوع إلي موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة، المجلد التاسع : العلاقات الدولية في الإسلام ، الجزء العاشر : الإرهاب .

والضلالات وتسير بالمسلمين الذين يتبعونها في طريق الغواية ، فكل من قام بدور الوسيط وقدّم نفسه كبديل ، لقيادة المسلمين وإعادتهم إلي مرجعيتهم لم يكن علي علم وفهم بأمور الدين والدنيا معاً يمكّنه من القيام بذلك الدور ، ومن ثم أساء للإسلام وطور ذلك الدور لاكتساب الأمجاد الشخصية والمآرب الذاتية .

وإذا قصرنا التحليل في هذا الموضع علي حركات التخريب والإرهاب في المجتمعات الإسلامية في الوقت الراهن ، فسوف ندفع بجملة من الظواهر والتداعيات والمتغيرات ، تجمعت في خليط مركب . وأفرزت ثم ساعدت تلك الحركات علي أن تترعرع ويشتد عودها وتثمر ما لا يسمن ولا يغني من جوع ! ، وتوضيح ذلك من خلال الآتي :

- لقد تعمّق واشتد جهل كثير من الأنظمة السياسية في الدول الإسلامية بالدين وطروحاته من أجل تنظيم الحياة وترتيب شئون المجتمع ، وترتب علي ذلك الجهل تجاهل مقصود أو غير مقصود لاستدعاء تلك الطروحات وتمكينها من القيام بدورها ، وكان ذلك حرياً بأن يرسم صورة غير سوية لهذه الأنظمة في عقول ووجدان شعوبها ، استثمرت فيما بعد لغير مصلحة الجميع .

- اختفاء " ثلة الراسخين في العلم " موضع ثقة الأمة وضميرها الذي لا يغفو ، الذين يقع علي كاهلهم تبعة تقديم الطرح الإسلام في كافة شئون ونواحي الحياة ، وإقران ذلك بآليات وأدوات وضعه علي أرض الواقع .

- ما تقدم أفسح المجال لظهور فئة من " **أنصاف المتعلمين** " الذين نصبّوا أنفسهم علماء وفقهاء يصدرون الفتاوى والأحكام ، ويستمرؤون الكذب علي الله وعلي الناس ، واستغل هؤلاء جهل العامة وانتشار الظواهر الاجتماعية التي سبق الحديث عنها وبصفة خاصة البطالة بين الشباب في استقطاب أعداد كبيرة ، كذلك استثمروا الطبيعة الخاصة

للمجتمعات الإسلامية المتمثلة في الميل الطبيعي إلي التدين ، واحترام وتقديس كل ما يحمل شعار الدين، ومناصرة المتحدثين باسمه .

• تزامن مع ذلك عدم رضا طبقات وشرائح مهمة في المجتمعات الإسلامية عن نظمها السياسية وحكوماتها ، مما جعلها تهتبل الفرصة للكيد لها بتشجيع تلك الحركات ومناصرتها حتى دون أن تدرك حقيقة هويتها أو توجهاتها .

• استغلت قيادات تلك الحركات متغيرات وظروفاً إقليمية ودولية معينة لإلهاب حماس الناس وتأجيج مشاعرهم ضد قوى دولية بعينها ، مما زاد من أعداد أتباعهم ومناصريهم ، وبالفعل افلحوا في إيقاد جذوة الحقد والعداء لدى المجتمعات الإسلامية تجاه دول مثل الاتحاد السوفياتي ثم الولايات المتحدة . وكان رد فعل تلك القوى الدولية وبالذات الولايات المتحدة استنفار كل القوى للإساءة إلي الإسلام فكراً وسلوكاً . شعوباً وحكومات . وتبارى ذوو الحقد الدفين والفكر المعتل المنكوس من المفكرين والساسة في إلصاق التهم بالإسلام .

• أشاع قادة حركات التخريب والإرهاب لدى أبناء المجتمعات الإسلامية ما يفيد أن الدين أداة للتغيير ولو بالوسائل العنيفة ، وأن الإرهاب أداة لتخويف أعداء الإسلام وردعهم ، فأصابوا الإسلام في مقتل ، وارتبط الدين بالعنف واتصف الإسلام بالإرهاب . وثقلت تبعات ذوى الفكر الرشيد من أبناء الإسلام . إذ أصبح لزاماً عليهم أن يفكوا الارتباط بين الدين والعنف ويزيلوا وصمة الإسلام بالإرهاب .

• كانت النظم السياسية ذات التوجهات الفردية أكثر مواءمة لانتشار هذه الحركات من النظم ذات التوجهات الشمولية ، لوجود نوع من التماس الفكري المحدود بين توجهات وأفكار هذه الحركات وطبيعة المجتمع ذي التوجه الفردي التي تعطى قدراً من الاعتبار

لحرية المعتقد والتعبير عن الرأي ، عكس المجتمعات ذات التوجهات الشمولية التي لا تعطى أي فرصة للتعبير عن الرأي ، ناهيك عن العداء التقليدي بين الأفكار الشمولية [الاشتراكية] والدين عموماً والإسلام خصوصاً .

- تنامي التيار الديني ذي المرجعيات الأصولية والطروحات العصرية وأدوات التعامل مع الواقع [التيار الرشيد المستنير] :

في ذات الوقت الذي كانت تزدهر الحركات المشوّشة المتباعدة عن الإسلام الصحيح ، كان ينمو علي استحياء تيار آخر جديد في بعض البلدان ، أو تجديد لأفكار استترت مع الوقت في بلدان أخرى . ذلك كان التيار الديني ذو المرجعيات الأصولية والطروحات العصرية وأدوات التعامل مع الواقع ، ويمكن تناول بعض خصائص وسمات التيار الرشيد المستنير فيما يلي :

• لقد بدا أن " التيار الرشيد المستنير " يحوز علي صدقية رفيعة المستوى ، حيث أنه يعبر بصدق وأمانة عن الإسلام الصحيح ، منطلقاً من المرجعيات الأصولية المتمثلة في الشريعة بمصدريها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ونماذج الممارسة في دولة الرسول والخلفاء الراشدين ، مستنبطاً منها الطرح الإسلامي القادر علي التواؤم والتعاطي مع مستجدات العصر ومتغيرات الزمن ، ومستحدثاً أدوات التعامل مع الواقع لربط تلك الطروحات بمعترك الحياة .

• تعاملت كافة الأنظمة السياسية في الدول الإسلامية ذات التوجه الفردي والشمولي ، ولو بدرجات متفاوتة من القبول والرضا ، مع ذلك " التيار الرشيد المستنير " المتنامي في قوته وتأثيره ، وعقلت نهجه ، وأيقنت مقاصده وغاياته ، ويؤمّل علي ذلك القبول شبه العام

أن يتمكن ذلك التيار من البدء في مسيرة العودة بالأمة إلي أصولها ومنطلقاتها ، ولو أنه في الوقت الراهن يكتفي من الإسلام بالتحقيق* دون التطبيق** .

• بالرغم من صدقية ذلك التيار وقدرته علي التحاور التي تجاوزت حدود العالم الإسلامي إلي العالم الخارجي ، إلا أنه لا يزال في حاجة إلي تدعيم قوته وتكثيف عطائه وإغزار فكره ، في شكل منظومات فكرية تتسم بالشمول والعمومية لكافة نواحي ومناشط الحياة مقرونة بأدوات التعامل مع الواقع .

• إن " التيار الرشيد المستنير " الذي يمثل أمل الأمة في الخروج بها من كبوتها ، يحتاج إلي وقت لترسيخ وجوده وتثبيت جذوره في نسيج المجتمعات الإسلامية ، ثم التلاقي مع قلوب وعقول أبناء الأمة وعناقها حتى الذوبان ، وأهمية الزمن تنبع من التبعات الثقال الملقاة علي عاتق رواد هذا التيار ، فهو يرتكز في تركيبه الفكري علي عنصر بشرى يجمع في تمكن واقتدار بين العلم بأمور الحياة والعلم بالدين ، حتى يقدّر له استنباط الأصول والأحكام الشرعية من مصادرها بما يتواءم مع المستجدات والمتغيرات ، ثم يتولى صياغة الأدوات والآليات التي بموجبها تتحول الأصول إلي أنظمة وتنظيمات فعالة .

❖ التعليم : [إحالة]*

كان التعليم من أهم مفردات النظام الاجتماعي التي نالت رعاية وعناية النظم السياسية في الدول الإسلامية بكافة توجهاتها بعد الحصول علي الاستقلال عن السيطرة الأوربية ، وكان الاعتقاد السائد في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم أن التعليم يمثل قضية محورية في المجتمعات الإسلامية ، فهو هدف سياسات وبرامج الإنماء ، وهو في ذات

* . يعنى التحقيق بالبحث في الأصوليات وتقويم مبادئ الإسلام والطروحات المعهورة بآليات التطبيق.
** . أما التطبيق فيعنى بوضع الطرح الإسلامي علي أرض الواقع ومعترك الحياة في شكل أنظمة فعالة .
* . نحيل في تفصيل التعليم إلي : الجزء الخامس من هذا المجلد ، العلوم الطبيعية وتطبيقاتها .

الوقت وسيلتها الأساسية ، إلا أن ما حدث في الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين بصدد قضية التعليم كان أمراً مختلفاً ، وانطلاقاً من أهمية التعليم كمفردة من مفردات النظام الاجتماعي ، فسوف نولى أمره بعض التحليل من خلال ما يلي :

– لقد بدا واضحاً أن النظم السياسية في الدول الإسلامية ، تعويلاً علي طموحاتها في الإنماء والإحداث ، قد أولت التعليم المرتبط بالعلوم الطبيعية الحياتية اهتماما لا نظير له فيما سواه ، وقد كانت المخرجات تضارع الاهتمام في الكيف أكثر من الكم ، فقد كان المتعلمون قلبلي العدد مرتفعي الكفاية في كافة التخصصات ، وقد قدّر لهذا الرعيل الأول من حملة الشهادات الجامعية وفوق الجامعية أن يقوموا بدور مهم في عمليات الإنماء والإحداث التي خاضتها المجتمعات الإسلامية في عقدي الخمسينيات والستينيات وحتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين .

لقد كان التعليم في العشرين سنةً وخمسٍ المذكورة ذو مواصفات خاصة ، يعتمد علي الكيف أكثر من اعتماده علي كم المخرجات . كما كان هناك تواؤم تلقائي بحكم الظروف بين مخرجات العملية التعليمية وعمليات الإنماء والإحداث في كافة المجالات ، تم ما تقدم الاعتقاد الراسخ لدى الأنظمة السياسية بأن التعليم هو أساس الإنماء وهدفه في ذات الوقت ، ومن ثم كان التعليم يحظى فعلياً باهتمام تلك الأنظمة ويقع تحت رقابتها المباشرة ، تلاقى مع الاعتقاد الأخير سيادة مفهوم خاص عن التعليم لدى المجتمع ، إذ أصبح التعليم في المجتمعات الإسلامية بكافة توجهاتها مؤشراً قوياً للمركز الاجتماعي ، وبات الحصول علي الشهادات العلمية رمزاً للوجاهة الاجتماعية ، وشرطاً ضرورياً لتبوء المراكز والمناصب الإدارية ، التي كانت في تلك الآونة مطلباً اجتماعياً ، يغرى الكثيرين للترقي في سلم التفاضل الطبقي ، وأداة مقبولة للحراك الاجتماعي من طبقة إلي أخرى .

– إن ما تقدم من تطورات لحقت بالتعليم ومفرداته كأحد أهم محفزات الإنماء وغاياته قد خلق توجهاً تلقائياً في المجتمعات ذات التوجه الـ ـردي ، ومتعمداً في المجتمعات ذات التوجه الشمولي، نحو إضفاء نوع من الأهمية البالغة علي التعليم والعلم الحياتي تصل إلي حد القداسة ، وقد ساهمت الدولة والمجتمع معاً في نصب هذه الهالة من الترغيب والوقار حول التعليم والعلم والمتعلمين ، وكان من شأن ذلك التوجه أن ينمى توجهاً آخر مرتبطاً به ومترتباً عليه هو التوجه العَلماني* ، تزامن مع نمو التوجهين السابقين سلوك متعمد في الدول ذات التوجه الشمولي وغير متعمد في الدول ذات التوجه الفردي قلل من الاهتمام بالعلوم الدينية ، حيث تركت مناهجها علي عواهنها من التخلف والأفكار غير المجدية ، ولم يُلتفت إلي أدواتها وآلياتها التي افتقدت الفعالية ومواكبة الزمن ، واغلب الظن أن ذلك كان علي سبيل النكاية في الدين وأنصاره، والملاحظ أن المجتمع لم يبد أي اعتراض أو تململ من هذا السلوك ، فقد بهرته العَلمانية التي اختلطت وقُرنت خطأً بالعِلمانية** ، والتقت هذه التوجهات وما ردفها من سلوكات مع عصبة أخرى من الظروف والسلوكات ، وكوّن الجميع كتلة من الحتميات فرضت علي التعليم والعلم الديني السير في طريق اللانفع ، وتمثلت العصابة الأخيرة من الظروف والسلوكات في إغلاق باب الاجتهاد الذي كان قد تم منذ أمد بعيد ، والدوران في فلك الموروث غير المجدي وغير المواكب لتطورات العصر ، وابتعاد الدين وعلومه عن المتغيرات والمستجدات ، وعجزه عن إمداد المجتمع بالطرح الملائم لتلك المتغيرات والمستجدات ، وغياب العنصر البشري القادر علي اقتحام العقبة واستنباط الطرح الإسلامي من الأصول والمصادر ، ولم ينم هذا العنصر إلا مؤخراً والذي تحدثنا عنه وعرفناه " بالتيار الرشيد المستنير " ، وازدهار ظاهرة التغرب والتوجه

* . التوجه العلماني : يعني التوجه اللاديني الذي يقوم علي أساس إبعاد الدين عن محترك الحياة وانسحاب كل شيء للطبيعة والحياة وقصر الدين علي النسك والعبادة فقط ويرى أن العلم الحياتي هو أساس كل شيء وأساسه العقل .

** . التوجه العلماني : هو تمجيد العلم الحياتي والعلم الديني والإسلام يحبذ هذا التوجه فهو دين علماني .

نحو الآخر والانبهار بحضارته وثقافته ، واللهث وراء المستورد من الأفكار والقيم والأنظمة والتنظيمات ، والاعتقاد بأنها طوق النجاة والآلية الحتمية للتقدم والتطور .

– إلا أنه بعد فترة من الزمن وتحديداً خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، تبدلت كثير من الأحوال والظروف ، وانزلق التعليم إلي منحدر وعر لن يقدّر له الخروج منه علي الأجل المنظور ، ويمكن تقديم رصد سريع لجملة الأحوال والظروف التي تبدلت وطوّحت بالتعليم فيما يلي :

• لقد أصيبت عمليات الإنماء والإحداث في معظم الدول الإسلامية بنكبات مريعة ، فمنها ما توقف ومنها ما تضاءلت نتائجه بشكل مخجل ، واستتبع ذلك تأثر التعليم بوصفه إحدى مفردات التنمية وهدفاً من أهدافها .

• لقد فقدت النظم السياسية وأجهزة التخطيط فيها بشكل فجائي وغير مبرر القدرة علي التنسيق الذي كان قائماً بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات خطط الإنماء والإحداث ، ولعل سبب ذلك يرجع كما أسلفنا إلي توعك خطط وسياسات الإنماء التي تحولت إلي شعارات تثير السخرية والتهكم ، ولم تجد معظم الدول أمام هذا التردي من بدٍ إلا اللجوء إلي إجراء مراجعات وإعادات نظر في المواقف والتوجهات العقيدية لحفظ ماء الوجه وذر الرماد في العيون ، وابُتكرت أفكار مثل التخصيص ، وتمجيد دور القطاع الخاص ، وإحالة القطاع العام إلي التقاعد ، وبيعه في السوق السوداء ، وهروب الدولة من تبعاتها ومسئولياتها ، وتخليها عن الشعب والمجتمع في ظروف غير مواتية . ومعلوم أن النظم السياسية لم تقدم علي هذه المراجعات لمواقفها وسياساتها العقيدية برغبة منها ، ولكنها كانت تحت ضغوط دولية قاصمة .

• وكانت المحصلة لما تقدم تكدس جيوش الخريجين الجامعيين وما دونهم ، وبدأت المعاناة، وتراشقت الدولة والمجتمع التهم ، وأنحى كل منهما باللائمة علي الآخر ، ولاح شبح البطالة بوجهه القبيح يستنفر نذر الشؤم وشراً مستطراً .

• ما تقدم كال مآل مخرجات التعليم ، أما العملية التعليمية فقد تدنت مستوياتها ، وأخذت تئن تحت وطأة الإمكانات المحدودة والأعداد الكبيرة من طلبة العلم في كافة التخصصات، وأصبحت ميزانيات التعليم عبئاً ثقيلاً ينوء به كاهل الميزانيات العامة للدول الإسلامية .

• لقد تغيرت نظرة الجميع إلي العلم والتعلم ، فالدولة والأنظمة السياسية لا يمكن استيضاح موقفها الفكري وسلوكها العملي بعد التحولات التي انتابت مرجعياتها العقيدية تجاه التعليم، فهل هي ترغب في التعليم والعلم من أجل الإنماء ! ، أم من أجل التعلم والعلم ذاته ! ، وطلبة العلم أنفسهم في حيرة من أمرهم ، فهم يتلقون العلم للعمل به فهو إذن وسيلة للارتزاق ، وإذا لم تسنح فرصة العمل ، فالتعلم لم يكن إلا مضيعة للوقت ، والعلم كان شتات أفكار لا ترتبط بالواقع ، ونكص المجتمع علي عقبيه ، فالتبجيل الذي كان يكنه للعلم والمتعلمين لم يعد كما كان ، لقد اهتزت القيم وتزلزلت المبادئ الأخلاقية والروحية أمام طغيان المادة وعنفوانها، لقد بات العلم والتعلم يقاس بمردوده المادي وليس بفضائله القيمية الأخلاقية ، وأنحشر الجميع في كهف مظلم ، واحتدم الصراع الأزلي الأبدي مرة أخرى بين الروح والمادة، لقد حدد الإسلام موقفه مبكراً إزاء هذا الصراع وقدم طرحاً متفرداً سنوضحه في حينه .

❖ الثقافة والأدب :[1] [إحالة]

الحديث في مجال الثقافة والأدب ذو شجون ، ولهذا الضرب من المعرفة الإنسانية رواده والثقاة فيه ، ونظراً لكون الثقافة والأدب إحدى مفردات النظام الاجتماعي الذي نحن بصدد درسه والبحث فيه ، فسوف نستطلع في عجالة ابرز ملامح الثقافة والأدب في الدول الإسلامية ذات التوجه الفردي في فترة ما بعد الحصول علي الاستقلال عن الدول الأوربية ، ويمكن حصر تلك الملامح فيما يلي :

– لقد كانت الدول ذات التوجه الفردي أحسن حظاً فيما يتعلق بمساحة الحرية التي منحتها للإبداع الثقافي والأدبي ، وبالرغم من محدودية هذه المساحة إلا أنها كانت متنفساً لا بأس به للإبداع والتعبير عن الذات ، ولم تسلم هذه المساحة المحدودة من الإمعان في التضييق إلي درجة الخنق من وقت لآخر ومن ظرف لآخر .

– لقد برزت إبداعات وعطاءات ثقافية وأدبية في مجالات عديدة ، ولكن يلاحظ عليها أنها لم تكن ذات طابع إنساني مطلق ، بل كانت في كثير من النماذج إيحاءات تبريرية لمواقف وتوجهات سياسية ، أو دوران في فلك السلطة ، أو ترويج مضمر لعقائد وفلسفات معينة ، ومفاد ذلك أن الثقافة والأدب في هذه الفترة كانت مسيّسة ، فهي لم تتحرر من تأثير السياسة ونفوذها .

– وإذا جاز لنا أن نعد النتاجات الثقافية والأدبية المسيّسة أو المتيمة بالسلطة نوعاً من الإبداع ، فإن الإسفاف والابتذال كانا الصفة الغالبة علي كثير من النتاجات في مجال المسرح والسينما وبالذات في العقد الأخير من القرن العشرين ، ولعله نوع من الإفلاس ، والإعلان عن نضوب معين العطاء الجاد في هذه المجالات .

---

[1] . نحيل في تفصيل هذا الموضوع إلي : موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد السادس : المنطق الثقافي للاسلام – الثقافة الإسلامية ، الأجزاء الثلاثة الأولى .

– لقد بدا واضحاً التأثر إلي حد الهيام بالثقافة الأوربية ، وتجسد العشق في التبعية العمياء للموضات والتقاليع الغربية مثل " الحداثة " في الشعر والنثر والرواية ، والكتابة باللغات الأوربية وبالذات الفرنسية في المغرب والشام .

• كذلك واكب ما تقدم الانكفاء علي الذات إلي حد العنصرية ، وبدت ظاهرة " التشرذم الثقافي " فكان هناك الثقافة والأدب العربي ، والفارسي والتركي والأردي .. الخ ، وبالرغم من أن الإسلام لم يعق ظهور منظومات ثقافية فرعية في كنف الثقافة الإسلامية انطلاقاً من خاصية التسامح وقبول التعبير عن الذات في إطار الإسلام الأشمل ، إلا أن ظاهرة " التشرذم الثقافي " كان لها تأثيرها غير المحمود علي الثقافة الإسلامية [1]

– بالرغم من أن الثقافة الإسلامية قد ألقت بظلالها علي كافة الإبداعات والنتاجات في كافة المجالات ، إلا أن العطاء في الثقافة الإسلامية الخالصة كان محدوداً ، ولم يتواءم مع مكانة وقيمة الثقافة الإسلامية ، فقد كان من الصعب العثور علي إفراز متواتر ومنتظم ذى وجود ملموس وتأثير فعال نطلق عليه الثقافة الإسلامية ، وأسباب ذلك نرجئ البحث فيها إلي موضع آخر .[2]

❖ الخدمات العامة :

تعتبر الخدمات العامة من المؤشرات المادية القوية التي يعوّل عليها عند الحكم علي تقدم ورقي مجتمع من المجتمعات ، وقياس المدى الذي وصل إليه ذلك المجتمع من الإنماء والتطور ، وقد سبق أن انتهينا في المبحث السابق إلي خلاصة مؤداها أن الدول الإسلامية قد خضعت في معظمها للسيطرة الأوربية ، وأن تلك السيطرة مثّلت عائقاً لإنماء تلك الدول

---

[1] . لتحصيل أكثر يمكن الرجوع الي : موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد السادس : المنطق الثقافي للإسلام – الثقافة الإسلامية ، الجزء الثاني ، الخصائص – التطور – العلاقات .

[2] المرجع السابق .

وتطورها وسبباً مباشراً للتخلف والتردي ، وابتدرنا هذا المبحث بافتراض فحواه أن حصول الدول الإسلامية علي استقلالها عن السيطرة الأوربية كان دافعاً قوياً وفرصة طالما ارتجاها الجميع للانطلاق نحو الإنماء والازدهار ، والحاصل أن الدول الإسلامية قد شهدت فور حصولها علي الاستقلال خطوات حثيثة في مجال الإنماء والإحداث ، وقد انعكس ذلك بالفعل علي الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع وعلي مستوى تلك الخدمات .

ولم يستمر الحماس الذي استقبلت به الدول الإسلامية حياة الحرية والاستقلال علي وتيرته المتسارعة فيما يتعلق بالإنماء والإحداث ، وأصيب ذلك الحماس بنوع من الفتور ، انعكس بشكل مباشر علي كافة مناشط الحياة وفي مقدمتها الخدمات العامة ، وبتقصي ظروف وتطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل معظم الدول الإسلامية ذات التوجه الفردي ، لوحظ أن خفوت تيار الإنماء وما تبعه من انخفاض في مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ، وتوقف الدولة تماماً عن تقديم بعض الخدمات يرجع إلي عاملين :

- الأول : أن سياسات وخطط الإنماء التي صيغت بشكل أكثر طموحاً من إمكانات ومقدرات بعض الدول قد أصيبت بتوعك أدى إلي توقف بعضها وتواضع نتائج البعض الآخر ، وذلك لأسباب عديدة بعضها داخلي وبعضها إقليمي وبعضها عالمي .

- الثاني : أن ثمة تحولات في التوجهات العقيدية للنظم السياسية في بعض الدول الإسلامية ، وقد كانت تلك التحولات بمثابة هروب مبرر وإعلان مهذب عن الإخفاق الذي منيت به خطط وسياسات الإنماء في تلك الدول ، وبعض تلك التحولات جاء من التوجه الشمولي إلي التوجه الفردي ، وبعضها جاء من التوجه الفردي المعتدل إلي التوجه الفردي الأكثر اقتراباً من أصولية المذهب ، وكانت تلك التحولات بداية لقيام الأنظمة السياسية بصياغة خطط وسياسات جديدة ، تقضي جميعها إلي التقليل من دور الدولة

والحد من نشاطها في مقابل تعظيم دور القطاع الخاص وإطلاق يده في شئون المجتمع ، وكان الخاسر في هذه المقايضة هو الشعب بطبقاته التي لا تنتمي إلي كبار رجال الدولة ولا إلي أصحاب القطاع الخاص .

أتْبَعت الدولة التحولات في مواقفها وتوجهاتها العقيدية بسياسات وخطط تنفيذية ، حيث عاجلت بنقل الكثير مما كانت تضطلع به من الخدمات العامة إلي القطاع الخاص ، الذي لا يهتم بالمردود الاجتماعي قدر اهتمامه بالربح الذي يعد أساس وجوده وصلب مقاصده في هذا التوجه ، وانعكس ذلك مباشرة علي مستوى تلك الخدمات ومقابلها المادي ، فمما لا شك فيه أن مستوى الخدمات التي أصبحت تقدم عن طريق القطاع الخاص لا يقارن بما كانت تقدمه الدولة قبل التحول ، ولكن المقابل الذي بات من المتعين علي الأفراد أداؤه للحصول علي تلك الخدمات يفوق دائماً ما يقدرون علي أدائه ، مما جعلهم يتمنون خدمات الدولة بكل ما فيها من نواقص .

إن دور الدولة في المجتمع يعد الآن من الإشكاليات التي يبحث الجميع عن قول فصل بخصوصها إذ تعددت الأقاويل ، ولكنها في الأخير لا تخرج عن أمرين : إما الهروب من المسئوليات والتبعات التي ناءت الدولة بحملها ، وأخفقت في مواصلة الاضطلاع بها ، ورغبتها في مجاملة القطاع الخاص وكسب ودد بشكل يجاوز الحد المنطقي والمقبول ، وإما الامتثال لآراء وتوجهات عقيدية ينم عن جهل وعدم إدراك لطبيعة دور الدولة وحقيقة ذلك الدور، والتبعية العمياء لتلك التوجهات .[1]

---

[1] . فيما يتعلق بدور الدولة في المجتمع من وجهة نظر إسلامية يمكن الرجوع إلي : موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد الثاني : الاقتصاد الإسلامي ونموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، الجزء الأول : الاقتصاد الإسلامي .

ثانياً : النظام الاجتماعي في الدول ذات التوجهات الشمولية :

ننتقل في هذه الجزئية إلي دراسة النظام الاجتماعي في الدول ذات التوجهات الشمولية ، وينبغي الإشارة منذ البداية إلي أنه بالرغم من الافتراض العام الذي افترضناه والذي يفضي إلي تبعية النظام الاجتماعي للتوجه العقيدي ، إلا أن ثمة بعض مفردات النظام الاجتماعي التي أبت أن تندرج تحت هذا الافتراض وخرجت عليه ، وحافظت علي القواسم المشتركة بينها وبين مثيلاتها في النظام الاجتماعي في الدول ذات التوجه الفردي ، ولعل التحليل كفيل بإيضاح ذلك :

❖ عناصر المجتمع :

التركيب العرقي أو العنصري للمجتمعات الإسلامية يعتبر من المفردات التي يميل الجميع لاعتبارها حتمية أو معطى اجتماعياً ينبغي الحفاظ علي وضعه القائم وعدم التفكير في تغييره ، وهذا هو التفكير السائد في جميع أنحاء العالم بغض الطرف عن مثيري الفتن والقلاقل عن طريق الأقليات العرقية المتناثرة في دول العالم المختلفة ، ومفاد ما تقدم أن التوجهات العقيدية لا تبدى أي تباين فيما يتعلق بمواقفها تجاه التركيب العرقي للمجتمع ، وهذا ما حدث في المجتمعات الإسلامية ، فعناصر المجتمع في الدول الإسلامية ذات التوجه الشمولي تتشابه تماماً مع عناصر المجتمع في الدول الإسلامية ذات التوجه الفردي ، والظاهر أنه لا دخل للتوجهات العقيدية بهذه المسألة ، فهناك من المجتمعات ما يحوى أكثر من عنصر ، وهناك ما يحوى عنصراً واحداً .

❖ طبقات المجتمع ذى التوجه الشمولي :

المتعارف عليه وفق أدبيات المذهب الشمولي [الاشتراكي] المستنسخ في الدول الإسلامية ، أن المجتمع في هذه الدول مجتمع لا طبقي أي لا وجود فيه للانقسام الطبقي ، وهذه تمثل

أهم مبادئ المذهب ، ولكن هل هناك التزام علي مستوى العمل بهذا المبدأ ؟ ، إن الواقع العملي في الدول الإسلامية موضع دراستنا يشهد انتهاكات صارخة لهذه القاعدة الأصولية ، ويعايش خروجاً عليها يصل لحد الخيانة ! ، ويمكن إيضاح ذلك فيما يلي :

– استبدال الانقسام الطبقي بالانقسام الفئوي :

الانقسام الطبقي يجد أسسه في طبيعة التفاعلات الاقتصادية والقدرة علي التملك ، فالتفاعلات الاقتصادية تحكم توزيع الثروة داخل المجتمع الذي يفضي بدوره إلي تمكين الأفراد من إحراز الثروات بشكل متفاوت ، وهذا التفاوت يعني تقسيم الأفراد إلي أقسام حسب ما يحرزه كل منهم من الثروة ، وهكذا تنشأ الطبقة مرتكنة علي الاقتصاد بالأساس ، ثم علي ما يدعمه من قرار سياسي يحدد كيفية توزيع الثروة .

والتوجه الشمولي وفق أصوله المرجعية يرى أن المجتمع لا ينبغي أن ينقسم إلي طبقات بل يجب أن يكون كله عبارة عن طبقة واحدة ، ويتأتى ذلك من خلال سلطة الدولة الشاملة التي تتحكم في طبيعة التفاعلات الاقتصادية ، وتتحكم بالتالي في توزيع الثروة بشكل عادل ومتساوي ، ينتفي معه التفرقة بين الأفراد ، ومن ثم التفاوت فيما بينهم فيما يحوزون من ثروات .

ولم يستطع أي نظام سياسي أن يضع هذه القاعدة الأصولية موضع التطبيق ، ولا حتى في أول دولة في العالم تبنت هذا التوجه وحولته إلي نموذج للممارسة وهو الاتحاد السوفياتي ، وكان العجز في الدول الإسلامية التي تبنت التوجه الشمولي أكثر وضوحاً وتعبيراً عن الانحراف عن المبادئ الأصولية للمذهب .

وما حدث هو استبدال الانقسام الطبقي بالانقسام الفئوي ، فالأول أساسه الاقتصاد والثاني أساسه السياسة ، الأول نتاج لتوزيع الثروة ، والثاني نتاج لتوزيع السلطة والنفوذ ، الأول

طبقات عديدة في المعتاد ثلاث طبقات ، والثاني فئتان : قلة حاكمة وأغلبية محكومة ، الأول يقوم علي التفرقة في الثراء والغنى ، والثاني يقوم علي المساواة في الفقر والقهر .

– الخيانة الطبقية :

بالإضافة إلي الانحراف المنهجي الذي وسم كافة التجارب ذات التوجه الشمولي في العالم الإسلامي ، شاعت ظاهرة الخيانة الطبقية ، وتتجسد هذه الظاهرة في خروج زعماء الحزب الواحد [الحزب الاشتراكي] علي تقاليد الحزب الذي يقود الطبقة الواحدة التي يتكون منها كل الشعب ، ونقضهم للعهد الذي عاهدوا طبقتهم عليه ، وهو الوفاء لها وعدم الانسلاخ منها ، والخروج علي التقاليد ونقض العهد والانسلاخ من الطبقة كان يتكرر حدوثه في كافة التجارب إلي أن أصبح أمراً معتاداً وواقعاً معاشاً ، جعل أفراد المجتمع يتيقنون أن كل ما يسمعونه من شعارات تتردد إن هو إلا محض افتراء وخداع ، لقد أصبح أمراً معتاداً أن يتحكم رؤوس الحزب الحاكم في السلطة والنفوذ ، وبات واقعاً معاشاً أن يتملك هؤلاء العقارات والمنقولات بالإضافة إلي الأموال في الداخل والخارج ، وانقسم المجتمع إلي : فئة قليلة تحكم وتملك وطبقة عريضة هي كل الشعب تُحكم وتُملك !! .

إن الحسنة الوحيدة التي يمكن أن تُذكر في هذا السياق هي أن الطبقة العريضة التي تشمل عموم المجتمع تقريباً تسودها المساواة في المستوى الاقتصادي ، مع الاختلاف في الانتماءات المهنية ، فهي قد تتوزع إلي فئات وشرائح حسب المهن والوظائف التي يمارسها كل فرد ، وتبدو بعض التمايزات من خلال العلاقات الخاصة بالكوادر الحزبية الحاكمة وكبار رجال الدولة ! .

❖ الإنماء والإحداث :

كان توق النظم السياسية التي اختارت التوجه الشمولي مذهباً لها إلي الإنماء والإحداث يبدو أشد وأقوى من النظم السياسية التي اختارت التوجه الفردي ، وتكمن أهم أسباب ذلك في كون التجارب الشمولية في معظمها نتاجاً لحركات التحرر الوطني بشكل أو بآخر ، وتملك زخماً ورصيداً في مجال التعبئة والتهيؤ للإنماء والإحداث ، وربما تكون قد صاغت بعض الخطط والسياسات واعدتها مسبقاً للتطبيق بعد الحصول علي الاستقلال ، كذلك كانت خطط وسياسات الإنماء والإحداث التي حرصت النظم الشمولية علي تطبيقها بعد الاستقلال تلقى تأييداً شعبياً قوياً ، واكتسبت حماساً من ذلك التأييد منحها قوة دفع لا بأس بها ، يضاف إلي ما تقدم الدعم والمساندة المعنوية والمادية التي تلقتهما التجارب الشمولية من أهم قوة دولية عالمية في ذلك الوقت وهي الاتحاد السوفياتي ، حيث ساند تلك التجارب في البداية بشكل مكّنها من تحقيق نجاحات سريعة في مجال الإنماء والإحداث .

لقد كان من المتوجب علي النظم السياسية التي اختارت الشمولية طريقاً لها في الإنماء والإحداث أن تبدأ بإعداد وتمهيد البيئة الداخلية لقبول التوجه الشمولي ليس بنصه وفصه ، ولكن بالشكل المعدّل وفق رؤية تلك الأنظمة التي تجاوزت وتغاضت عن الكثير من مبادئ وأصول المذهب ، واستعاضت عنها بتوليفات فكرية ، تجمع بين التجارب الذاتية والسمات البيئية الاجتماعية والموروثات الحضارية والثقافية العرقية ، وفي النهاية لم تجد تلك الأنظمة صعوبة بالغة في إقحام تلك الهجائن العقيدية علي البيئات الاجتماعية في الدول الإسلامية ، ولاقت تلك الهجائن العقيدية التي وضعت في مصنفات قبولاً وصل إلي حد القداسة لدى كافة الأوساط ، وقد انبرى لها الكثيرون يخرّجونها ويأولونها بشكل يصعب استيعابه ، إلا أن بعض العقول ذات المرجعيات العقيدية الفردية التزمت إزاء ذلك

الصمت المطبق ، ولم يقدّر لها الخروج علي ذلك الصمت ، إلا بعد انقضاء تلك التجارب ، ومنها من هاجر وتكلم من المهجر .

وفي الواقع العملي اجتهدت تلك الأنظمة من أجل إحراز الأهداف التي حددتها لسياسات الإنماء والإحداث التي استنبطتها من الهجائن الفكرية المعتقدية ، وحققت نتائج سريعة لإرضاء غرورها ، ومراعاة الطموحات الشعبية ، وتحسين صورتها علي المستوى الدولي ، إلا أن تلك النتائج لم تكن راسخة في نسيج المجتمع ومتغلغلة في ثناياه .

لقد كانت مهمة النظم السياسية في المجتمعات ذات التوجهات الشمولية تختلف عن مهمة نظيرتها في المجتمعات ذات التوجهات الفردية ، فالأولى كان عليها أن تبدأ بتقويض البنى والأنظمة التي كانت قائمة خلال فترة السيطرة الأوربية ، ثم تعيد تشكيل وصياغة بنى وأنظمة جديدة تتواءم مع الهجائن المعتقدية ، وتتولى قيادة عملية الإنماء والإحداث ، بدءً من وضع السياسات وصياغة الخطط ، وانتهاءً بتقييم النتائج ، مروراً بالتنفيذ والإنجاز ، ولم تكن هذه العملية الجذرية الشاملة من السهولة بمكان ، بل كانت في حاجة إلي وقت طويل وجهد وفير ، في حين كانت النظم السياسية ذات التوجهات الفردية لا تحتاج إلي هذه العملية الجذرية الشاملة ، ففي معظم التجارب في الدول الإسلامية لم يحدث بعد الاستقلال أكثر من تطوير البنى التي كانت قائمة خلال السيطرة الأوربية ، ولعل أكثر التجارب إغراقاً ومبالغة في التغيير هي التي قامت بتغيير بعض البنى المهترأة لتناسب مرحلة الإنماء والإحداث فيما بعد الاستقلال .

تولت الدولة والقطاع العام عملية الإنماء والإحداث في الدول ذات التوجه الشمولي ، وبالرغم من أن الأمور كانت تبدو أكثر إحكاماً وصرامة فيما يتعلق بالالتزام بالأصول والمبادئ العقيدية ، إلا أن هاتين الآليتين افتقدتا ما هو أهم ألا وهو الاقتناع بالمبدأ والاستقتال في سبيل تحقيق الهدف .

أخفقت معظم التجارب الشمولية في تحقيق نتائج يُعوَّل عليها ، في حين حققت بعض هذه التجارب فشلاً ذريعاً ، ووقف وراء ذلك عدة أسباب نأتي عليها فيما يلي :

– عدم التوافق بين البيئة الاجتماعية والأفكار العقيدية التي تضمنها التوجه الشمولي ، أدى إلي قيام نوع من " **الرفض المضمر** " لدى أفراد المجتمع لتلك الأفكار وسياسات وخطط الإنماء والإحداث المترتبة عليها والمرتبطة بها .

– التناقض الصريح بين المبادئ والأصول والشعارات العقيدية وسلوكات ونماذج الممارسة ، جعل أبناء المجتمع يفقدون الثقة بالنظم السياسية وتوجهاتها العقيدية في آن واحد ، وقاد ذلك إلي عزوف المواطنين وإحجامهم عن المشاركة في خطط الإنماء والإحداث . وفقد النظام السياسي بشكل غير معلن المساندة الشعبية والدعم الاجتماعي الذي حظى بهما في بداية عهده .

– تضمنت المبادئ والشعارات العقيدية للتوجه الشمولي في الدول الإسلامية شعوراً غير مريح للدين أعقب ذلك سلوكات صدرت من النظم السياسية والمؤسسات التابعة لها تحمل إساءة للدين ، ورجاله ، مما خلف شعوراً عاماً بالاستياء والاستهجان ، زاد من حجم القطاعات المعرضة عن المشاركة في مساندة النظام.. بل إن بعض تلك القطاعات كانت تحمل حقداً دفيناً علي الأنظمة الشمولية في الدول الإسلامية وتتمنى زوالها .

– لقد بالغت النظم الشمولية في طموحات سياسات وخطط الإنماء والإحداث بشكل يفوق مقدرات وإمكانات تلك النظم ، وبالتالي ضخمت آمال وتطلعات شعوبها التي أصبحت مسئولة أمامها عن الوفاء بتلك الطموحات .

– من الثابت أن معظم التجارب الشمولية كانت تعتمد في حركتها الداخلية والخارجية علي الدعم الذي تلقاه من بعض القوى الدولية ، وكان ذلك الدعم مشروطاً في كافة الأحوال

بشروط محددة ، مما جعله مذبذباً وكثيراً ما فقد استمراريته ، وكانت حركة الإنماء والإحداث داخل تلك التجارب حساسة لذلك بشكل مفرط .

– كانت معظم الأنظمة السياسية الشمولية منخرطة في صراعات عقيدية وسياسية إقليمية ودولية بشكل استنزف الكثير من طاقاتها وجهودها ، وحرمت منها عملية الإنماء التي كانت في أمس الحاجة إليها .

– عدم كفاءة البنى والأنظمة التي تم تشكيلها لقيادة عمليات الإنماء والإحداث ، وقد فشلت هذه البنى والأنظمة فشلاً ذريعاً في التخطيط والتنفيذ والتقييم ، وذلك أن الأسس التي أقيمت عليها تلك البنى كانت غير سليمة ، كما أن فعالياتها كانت علي درجة من الجهل والسطحية بما يجعلها غير مؤهلة للقيادة .

❖ مركز المرأة في الأسرة والمجتمع :

كانت التطورات في مركز المرأة في الأسرة والمجتمع أسرع وأكثر حماسية ومبالغة في الخروج علي المألوف في التجارب الشمولية عنها في التجارب الفردية ، فلقد اعتبرت التجارب الشمولية أن المرأة في مقدمة مفردات النظام الاجتماعي المراد تغييره . وأنها من أهم المؤشرات التي تدلل علي صدقية تلك التجارب وسلامة نهجها في الإنماء والإحداث .

وبشكل سريع ومطرد حظيت المرأة في النظم السياسية الشمولية بالاهتمام والرعاية ، وخرجت نداءات كثيرة تحرّض علي " **تحرير المرأة** " !! ، ولم تتوان تلك الأنظمة في الاستجابة لتلك النداءات وحصلت المرأة عـي أكثر مما حصلت عليه في التجارب الفردية ! .

لقد كانت الإشكالية التي ربما تنبه إليها البعض ، هي أن شأن المرأة برمته تم تناوله بين طرفين كان لكل منهما إزاءه مقاصده ونواياه :

– الطرف الأول : صناع الرأي الذين رفعوا عقيرتهم مطالبين " بتحرير المرأة " سواء كانوا من الرجال أو الإناث ، لقد كان يحدو هؤلاء هدف واضح محدد ، تمثل في نقل ما عقلوه وعاينوه في المجتمعات الغربية إلي المجتمعات الإسلامية دون اعتبار إلي اختلاف البيئات وأنساق القيم، ناهيك عن الأطر المرجعية التي تحكم تلك المجتمعات ، وبالرغم من السجالات الحامية التي تمت بين هؤلاء والمتحمسين من رجال الدين والمصلحين المسلمين ، إلا أن الظفر النهائي كان للمطالبين بالتحرر ، الذين تلقوا تأييداً لا حدود له من الأنظمة السياسية وكافة مؤسسات الدولة .

– الطرف الثاني : النظم السياسية التي رأت — كما نوهنا — في قضية المرأة إحدى القضايا التي تضفى عليها صدقية وموثوقية وتصفها بالنضج ومواكبة التطور والتحرر ، ولم تكن تلك الأنظمة تهتم بشكل جاد وحازم بالجانب الأخلاقي القيمي في مسألة وضع المرأة في المجتمع الإسلامي وعلاقته بالتطور والتقدم ، ومن ثم كان تناول تلك الأنظمة وطروحاتها تجاه مسألة المرأة ، ثم سلوكاتها ومطالباتها بتطبيق تلك الطروحات أكثر جرأة وحدة من غيرها .

وما يمكن الانتهاء إليه هو أن الداعين إلي " تحرير المرأة " والنظم السياسية التي دعمتهم بقوة لم ينطلقوا في دعواهم من منطلقات إسلامية ، ولذلك يلاحظ أن مسيرة المرأة في المجتمعات الشمولية قد جنحت جنوحاً حاداً نتجت عنه إفرازات لن تعالج بسهولة علي الأجل المنظور .

❖ أخلاق وعادات المجتمع والقيم الإسلامية :

قدمنا — فيما مضى — متابعة لأخلاق وعادات المجتمع والقيم الإسلامية في المجتمعات ذات التوجهات الفردية ، وأجدني مضطراً إلي إجراء مقارعة بين التوجهين لالتقاط أوجه

الاتفاق ومواطن الخلاف بينهما فيما يتعلق بالأخلاق والعادات والقيم الإسلامية ، وذلك من خلال الآتي :

– التغيير .. الاتفاق في البواعث والمصادر والاختلاف في الشمولية والسرعة :

فيما يتعلق بالتغيير بوصفه التحول الذي طرأ علي " منظومة الوعى الاجتماعي " المتمثلة في الأخلاق والعادات والتقاليد والقيم الإسلامية ، فقد اتفقت النظم السياسية الفردية مع نظيرتها الشمولية في بواعث التغيير ومصادره ، ولكنها اختلفت في شمولية ذلك التغيير والسرعة التي تم بها ، فما فيه الاتفاق أوضحناه ، وما حوله الاختلاف حري بالإيضاح :

• شمولية التغيير في المجتمع الشمولي : لقد امتاز التغيير في المجتمع الشمولي فعلياً بالجذرية والشمول ، فالتغيير بدأ بإحلال توجه عقيدي محل آخر ، وإحلال التوجه العقيدى يعنى الطرح النظري ثم آليات الحركة ، وهذا ما تم في المجتمعات الشمولية حيث اعتمد التوجه الشمولي في تلك المجتمعات ثم اعتمد النظام الاشتراكي كآلية للحركة ، وكان مفاد ما تقدم أن يشمل التغيير كافة مجالات الحياة من سياسية واقتصادية وإدارية وثقافية واجتماعية .

• سرعة التغيير : يضاف إلي ما تقدم أن التغيير في المجتمع الشمولي لم يتم تدريجياً بل جاء سريعاً فور الحصول علي الاستقلال أو إزاحة الأنظمة غير الشمولية ، كما أن الأنظمة الشمولية قد حققت نتائج سريعة في مجال الإنماء والإحداث ولكنها سرعان ما تعثرت .

– الغزو العقيدى والاختراق الثقافي :

إلي ما سبق وقدمناه في شأن الغزو العقيدى والاختراق الثقافي للمجتمعات ذات التوجه الفردي ، يمكن أن نضيف ما يلي في خصوص المجتمعات ذات التوجه الشمولي :

• لقد أفلح الغزو العقيدى والاختراق الثقافي بدرجة جيد في غسيل مخ فصيل من المجتمعات الإسلامية ، ثم حشوه بالعقائد والأفكار الغربية المبنية علي الفلسفة الفردية ، ثم أفلح الغزو ذاته بدرجة ممتاز في تدمير مخ فصيل آخر من المجتمعات الإسلامية ، ثم إعادة بنائه علي أسس وأصول من العقائد والأفكار الغربية كذلك !! ، المبنية علي الفلسفة الشمولية !! . والغريب في الأمر أننا في العالم الإسلامي تعاملنا مع الغزو العقيدى والاختراق الثقافي الغربي بتفرقة غريبة وغير مبررة ، تدل علي سذاجة عقلية وضحالة فكرية ، بين الفلسفة الفردية ووصفناها بأنها غربية ، أي من نتاج الغرب ثقافة وحضارة ، والفلسفة الشمولية ونعتناها بأنها شرقية ، أي من نتاج " الشرق " !! ، وحقيقة الأمر أن كلاً من الفلسفة الفردية والفلسفة الشمولية من نتاج الثقافة والحضارة الغربية وإفراز طبيعي حقيقي شرعي لهما ، ولكن الفلسفة الشمولية هي نقد ورد واعتراض علي الفلسفة الفردية ، فالمذهب الشمولي كفرٌ بالمذهب الفردي وخروج عليه ، إلا أن الفردية ونقيضها الشمولية خرجتا من الحضارة والثقافة الغربية ، ومفاد ما تقدم أن الحضارة والثقافة الغربية قد ولدتا الفكرة ونقيضها ، وهذا ما يمكن أن نسميه " بالتناقض " ثم " التصادم " داخل الحضارة الواحدة أو الثقافة الواحدة ، وهي هنا الثقافة والحضارة الغربية .[1]

• لقد بدا التوجه الشمولي في العالم الإسلامي أكثر صرامة وحدة في فرض الحصار علي تسرب الأفكار والقيم الغربية ذات التوجه الفردي ، إلا أن المجتمعات الموسومة بذلك التوجه كانت أسرع في استجابتها وتأثرها بالأفكار والقيم الوافدة ، والدليل علي ذلك أن تلك المجتمعات وحتى أنظمتها لم تصمد أمام الغزو والاختراق وانهارت ، ومفاد ذلك أن الفلسفة الشمولية ليست متأصلة في المجتمعات الإسلامية وليست قادرة علي الصراع والصمود .

---

[1] . في تفصيل مسألة الصدام داخل الحضارة الواحدة يمكن الرجوع إلي : الجزء السابع من هذا المجلد : الحضارة الإسلامية في المعترك ، والجزء الثالث من المجلد الخامس : الثقافة الإسلامية في المعترك .

. لقد تنافرت ثم تصادمت الفلسفة الفردية مع الفلسفة الشمولية ، اللتين تمثلان نتاجاً طبيعياً شرعياً للثقافة والحضارة الغربية ، وجاء هذا التنافر والصدام علي أرض طرف ثالث ، علي أرض الإسلام ، وفي غياب ذلك الطرف ، وهو الثقافة والحضارة الإسلامية ، وأفضى ذلك الصراع إلي منتصر ومهزوم ، فالمنتصر فرض منطقه وسيطر ، ليس علي أرض خصمه ، ولكن علي أرض الطرف الثالث المُغيّب ، لقد مني التوجه الشمولي بخسائر فادحة علي أرض الإسلام ، ليس من جراء صراعه مع الإسلام ، ولكن من خلال مواجهته مع توأمه الذي طارده حتى أرض الإسلام ، ولم يعلن الإسلام عن موقفه إزاء من يتصارعون علي أرضه ، وكأنه ليس معنياً بالأمر !! .

– سيادة حالة من العَلمانية أو اللادينية المفرطة :

شهدت المجتمعات الإسلامية التي أعلنت الشمولية عقيدة سياسية لها توجهاً عَلمانية لا دينياً صارماً وحاداً ، فقد أعلنت الكثير من الأنظمة السياسية في تلك المجتمعات عن ضرورة الابتعاد عن الدين لأنه يجلب التخلف ، ومنها ما أعلنت عن عدائها السافر للدين والمتدينين ، ونشب صراع دموي بين الأنظمة الشمولية والمتدينين ، ساهم بقسط كبير في تأطير ظهور التيار " الرشيد المستنير " الذي سبق الحديث عنه في هذه الأنظمة ، وأدى كذلك إلي حصار الإسلام في أضيق نطاق ، نطاق الشعيرة والنسك الذي يُؤدَّي بخوف وتوجس حيث أصبح التدين جريمة كبيرة قد تستوي مع الخيانة العظمى !! .

وإذا كانت القيم الإسلامية قد انحسرت في المجتمعات الإسلامية ذات التوجه الفردي ، وقل شأنها وانعدام تأثيرها ، فإنها تلاشت تماماً في المجتمعات الإسلامية ذات التوجه الشمولي، وتعمدت النظم السياسية الحط من قدرها ، بل والإساءة إليها وإلي رموزها في بعض الحالات، وإذا كان ما تقدم قد تم بفعل تحولات فكرية عقيدية تدريجية في

المجتمعات الإسلامية ذات التوجه الفردي فإنها قد تمت قسراً وبإجراءات تعسفية مباشرة من قبل النظم الشمولية .

– التعادي بين الحكومات والشعوب :

يضاف إلي ما تقدم وذكرناه بخصوص ظاهرة التعادي بين الحكومات والشعوب في المجتمعات ذات التوجهات الفردية ، أنه في المجتمعات ذات التوجهات الشمولية حدث صراع شبه معلن بين الأنظمة السياسية وما يسمى بالجماعات الإسلامية أو التيار الإسلامي ، حيث تعمدت تلك الأنظمة الخلط بين الجماعات التي ترفع شعار الإسلام وتعتمد في وجودها علي تنظيمات دقيقة وأهداف محددة ودخلت في صراع حاد ومعلن مع الأنظمة السياسية ، وبين التيار الإسلامي الذي جمع في ثناياه رجال الدين التقليديين وبعض رواد التيار الرشيد المستنير والمتدينين من عامة الناس ، وكانت نتيجة هذا الخلط أن أصبح كل هؤلاء في نظر الأنظمة الشمولية موضع اتهام وتهمتهم الانتساب إلي الإسلام وتقويض أركان النظام ، ووجدت تلك الأنظمة نفسها قد استعدت قطاعاً عريضاً من المجتمع أضافته إلي عداوتها التقليدية لبقية القطاعات !! .

– انتشار الظواهر الغريبة والسلوكات الدخيلة والأفكار المستوردة :

بالرغم من حرص الأنظمة ذات التوجهات الشمولية وحزمها في فرض حصار محكم علي مجتمعاتها يمنع تسرب الظواهر والسلوكات والأفكار الأخرى وبالذات ذات التوجه الفردي الذي يمثل العدو اللدود لها ، إلاّ أن تلك المجتمعات لم تسلم من الاختراقات والتسربات بشكل فيه جهد وتكلّف في البداية ، ثم بشكل سهل وبسيط بعد ذلك ، حيث تطورت وسائل الغزو وأدوات الاختراق ، ومعلوم أن الحرب العقيدية المعلنة بين التوجهين لم تكن بين الأنظمة فقط بل كانت بين المجتمعات كذلك ، ومعلوم أيضاً أن كل توجه قد

استجمع كل قواه ليشن هجوماً علي عدوه يحقق فيه الظفر والجدارة ، وكانت النتائج في معظمها لصلحة التوجه الفردي ، بداية محدودة ونهاية حاسمة ، وخلال هذه المواقع الفكرية العنيفة تعرضت المجتمعات من الطرفين لحملات شرسة من الغزو العقيدي والاختراق الثقافي وتركت آثاراً علي كليهما ، ولكن الآثار علي المجتمعات ذات التوجه الشمولي كانت أشد وأنكى .

ما سبق كان فيما بين المجتمعات والأنظمة السياسية في الدول الإسلامية وبعضها ، غير أن الأنظمة الشمولية لم تسلم من الغزو الثقافي والعقيدي القادم من الغرب الذي حمل إليها أفكاراً وقيماً تحذرها وتخشاها وكلها تحض المجتمع علي هجر قيمه ، وقد كانت حياة الكبت والقمع كفيلة بصرف تلك المجتمعات عن قيمهم وحياتهم العصيبة حتى ولو إلي الجحيم !! ، والمفارقة هنا جديرة بالاعتبار ، فالمجتمعات ذات التوجهات الفردية انصرفت تلقاء القيم والأخلاق الغربية استغلالاً لهامش الحرية الذي استنشقت منه نسمات الحضارة الموغلة في المادية والثقافة الجانحة نحو الإباحية والفوضى ، والمجتمعات ذات التوجهات الشمولية يممت شطر القيم والأخلاق الغربية فراراً من القهر والكبت واستساغت مرارة المروق والهرطقة !! .

ولم يفكر في الرجوع إلي قيم الإسلام واستحضارها والاعتصام بها إلا ثلة قاومت إغراء القيم المادية الوافدة في المجتمعات الفردية ، وأخرى تحملت تنكيل الأنظمة الشمولية واضطهادها ، ومن هذا وذاك انبعث التيار الرشيد المستنير وواصل مسيرته في صبر وجلد .

– ظهور جرائم غير معهودة :

مثلما حدث في نظيرتها ذات التوجه الفردي عهدت المجتمعات ذات التوجه الشمولي أشكالاً من الجرائم لم تشهدها من قبل ، ولم تنفع في هذا الصدد الشدة والقمع اللتان قابل

بهما النظام الشمولي هذه الجرائم ، وكانت جرائم الفساد السياسي أشد بشاعة وأبلغ أثراً .

– الميل إلي الهروب من الواقع الاجتماعي :

أبتكر المجتمع الشمولي وسيلة ملائمة للهروب من الواقع الاجتماعي توائم ظروفه القائمة علي الصرامة والشدة ، وكانت هذه الوسيلة هي النفاق والتزلف لذوى النفوذ والسلطان اتقاءً لشر هؤلاء والفوز منهم بأية مكافآت ممكنة . وانتشرت هذه الوسيلة علي كافة المستويات ، بين العامة وحتى بين صناع الرأي الذين تحددت مهمتهم في تبرير تصرفات الحكام وتزييف وعي أبناء المجتمع .

– البطالة المقنعة والحمل المائل :

في المجتمع الفردي كانت البطالة إشكالية واضحة فرضت نفسها وواجهها الجميع ، أما في المجتمع الشمولي فقد صُمّم النظام وفق الأصول المرجعية للاشتراكية علي أساس أن تقوم الدولة بكل شيء ، فهي التي توظف وتستثمر العنصر البشرى ، ولم تجد الدولة إزاء ذلك الدور الأوحد من بدٍ إلا تكديس العنصر البشرى في مواقع وإدارات الدولة ، وتفاقمت البطالة المقنعة وثقل حمل الدولة إلي أن مال وناءت به ، وبالرغم من ذلك لم تسمح بقيام قطاع خاص يتحمل عنها بعض ذلك العبء ويشاطرها المسئولية .

وبنظرة فاحصة يتثبت الباحث من أن التطرف كان سبباً مباشراً في تفاقم مشكلة البطالة والإخفاق الاقتصادي في النظامين الفردي والشمولي ، ففي المذهب الفردي كان إلقاء كامل العبء والمسئولية علي القطاع الخاص وإطلاق العنان له دون رقابة وتقويم سبباً في انحرافه إلي تحقيق مصالحه الخاصة المتمثلة في الربح دون المردود الاجتماعي ، وفي المذهب الشمولي كان استئثار الدولة بكامل الشأن الاقتصادي وعدم إفساح المجال للقطاع الخاص

سبباً أيضاً في الإخفاق الاقتصادي وانتشار البطالة المقنعة وخراب القطاع العام ، وهنا يقفز الطرح الإسلامي ونموذجه في الممارسة ليتوسط هذا التطرف ويعالج الإشكالية باعتدال وموضوعية من خلال موازنة ومواءمة دقيقة ومحكمة بين قطاعين عام وخاص ، لكل منهما أهدافه ومقاصده التي تنتهي دائماً بالتلاقي حول هدف واحد هو صالح المجتمع وتحقيق الحياة الطيبة ، وتبدو علاقة هذين القطاعين في النموذج الإسلامي غاية في التناسق والاعتماد المتبادل .[1]

– المجتمع الشمولي بيئة غير مناسبة للتمرد والعنف وحركات الإرهاب باسم الدين :

من الأهمية بمكان في هذا السياق التطرق إلي ظاهرة ملفتة تحمل مفارقة جديرة بالإيضاح ، أما عن الظاهرة فهي خلو المجتمع الشمولي غالباً من حركات التمرد والعنف وحركات الإرهاب باسم الدين ، والمفارقة الملفتة أن خلو ذلك المجتمع من تلك الأوبئة الاجتماعية ليس سببه أن هذا المجتمع يخلو فعلاً من هذه الحركات ، أو أنه من الصحة والعافية بما يبرئه من تلك الأمراض ، ولكن الواقع أن المجتمع الشمولي بيئة غير مناسبة لظهور وتكاثر تلك العلل وذلك تطبيقاً للقاعدة الحيوية [البيولوجية] التي مفادها أن الميكروبات لا تعيش ولا تتكاثر في الوسط شديد التطرف [شديد البرودة أو شديد الحرارة] ، إلا إذا قدّر لتلك الأوبئة أن تتحصن وتكتسب مناعة تمكنها من العيش في ذلك الوسط شديد التطرف ، فالنظم الشمولية شديدة البطش والقمع ومن ثم فلا فرصة لحركات مآل القائمين بها الهلاك ، ثم أن تلك النظم لا تبدى أي هوادة أو لين في الحوار مع العناصر التي تعمل أو تتحدث باسم الدين ، فكل من يتحرك أو يتحدث باسم الدين عليه أن يغادر ذلك المجتمع أو أن يبالغ في التخفي حتى لا يكتشف أمره .

---

[1] . يمكن الرجوع إلي : موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد الثاني : الاقتصاد الإسلامي ونموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، الجزء الثاني ، نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي .

أن ما تقدم يعنى أن النظم الشمولية زيادة منها في التوقي تمنع تلك الحركات قبل وقوعها باجتثاث جذورها وتطهير المجتمع منها أولاً بأول ، وبالرغم من كل ذلك فإن تلك المجتمعات تظل حبلى بمثل هذه الحركات التي تتلون وتهبط إلي قاع المجتمع متحينة الفرصة لتطفو علي السطح ! .

– النظم الشمولية والتيار الإسلامي الرشيد المستنير :

تحدثنا عن هذا التيار في النظم الفردية وأوضحنا أن ذلك التيار يكتسب صدقية وموثوقية ووقاراً لدى التوجهين الفردي والشمولي ، ولكن ما يجب إيضاحه في هذا الموضع أن النظم الشمولية وأن كانت تقبل بالتحاور غير المباشر مع هذا التيار فهي لا تقبل في معظم الأحوال وجود عناصره فوق أراضيها أو أن يتجاوز حدود معينة للحوار ، فليس من المقبول مثلاً الحديث عن تطبيق الشريعة الإسلامية ، وليس من المسموح به الحديث عن تطبيق الطرح الإسلامي في كافة شئون الحياة ، كما أن تلك النظم تتحسس من إعجاب الناس وإقبالهم علي أفكار " التيار الرشيد المستنير " .

وتعويلاً علي كون عناصر ذلك التيار يفهمون جيداً طبيعة تلك النظم ، فهم يتحاشون توجيه خطابهم المباشر إليهم ، ولا يفكرون في ممارسة دعوتهم إلي الإسلام من داخل تلك الأنظمة حتى ولو بشكل عارض ، إلا أنه قد نسجل في بعض الحالات أن تلك الأنظمة قد حاولت استمالة بعض عناصر ذلك التيار للتجمّل وتزيين صورتها .

❖ التعليم :

إضافةً إلي ما ذكرنا في شأن التعليم في الدول ذات التوجه الفردي ، نأتي في عجالة علي بعض الخصيّات التي اختص بها التعليم في الدول ذات التوجه الشمولي ومن ذلك ما يلي :

– أن الأنظمة الشمولية أفرطت في مخرجات العملية التعليمية ، فزادت أعداد المتعلمين باطراد حتى فاضت عن الاحتياجات .

– لقد كفلت تلك الأنظمة مبدأ المساواة في التعليم بين أبناء المجتمع ، وأتاحت الفرصة لكل من لديه المقدرة والمكنة أن يواصل تعليمه دون عائق إجرائي أو مادي .

– أفلحت الأنظمة الشمولية في بداية عهدها في أن تقيم علاقة صحيحة وقوية بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات خطط الإنماء والإحداث ، ولكن هذا الارتباط لم يدم طويلاً .

– تم إهمال التعليم الديني من قبل تلك الأنظمة بشكل متعمد ، ظناً أن إفرازات التعليم الديني قد تثير القلاقل للنظام ، كما أن ذلك الإهمال جاء ترجمة دقيقة لعلاقة التحسس وعدم القبول التي كانت تربط تلك الأنظمة بالإسلام .

– لقد بادرت النظم الشمولية منذ البداية إلى تسييس التعليم ، وجعله أداة من أدوات التنشئة السياسية والتعبئة الاجتماعية . وذلك من خلال المناهج التعليمية والوسائل ، حتى الأهداف والغايات ، وانتهى الأمر بالتعليم إلى جعله أداة لتبرير سلوك الأنظمة وتزييف الوعي الاجتماعي ، وحتى الكذب في بعض الأحيان على التاريخ وتزوير أحداثه ! .

❖ الثقافة والأدب :

لم يكن متوقعاً بحال انتصاب ثقافة إسلامية خالصة ومعبرة عن ضمير الأمة ووعيها وماضيها وتستشرف مستقبلها في ظل نظام يتحسس من الدين ويحسبه معوقاً للتقدم والرقي ، ولم يكن متوقعاً كذلك قيام أدب متفرد يحاكي تميز الثقافة ويخلّق في أجواز الآفاق الإنسانية الرحبة في أجواء من الأنانية الخانقة والمرئيات المحدودة .

لقد توقف عطاء الثقافة الإسلامية في تلك الظروف ، وكان التوقف نتاجاً لتوقف القرائح وتعطيل العقول من جهة ، والحصار وتضييق الخناق الذي فرضته النظم الشمولية من جهة أخرى ، في حين جاءت الإفرازات الأدبية قميئة لا تعبر عن شيء ، وتهافتت جميعها علي التزلف للأنظمة والدوران في فلكها ، وبات الجميع ينظرون إلي العالم والحياة بمنظار تلك الأنظمة ، والمرجح أن كل من يملك الكلمة كان مضطراً لأن يكون هكذا ! ، وإلا فليصمت ، حتى الصمت في كثير من الأحيان كان محظوراً ! ، فطالما أنك من أصحاب الكلمة فلابد أن تتكلم ، ولا مفر من أن تكون من أعضاء الجوقة ! ، ثم أخذ الجميع يتكلم !! .

ولم تقتنع الأنظمة بالنتاج الثقافي والأدبي وحتى العلمي لأبناء الإقليم ، ففتحت آفاقاً كانت أكثر ضيقاً وأشد إحكاماً ، وأذنت للنابهين بالانتقال إلي منهل العلوم والثقافة إلي منبع الأصوليات الأيديولوجية الاتحاد السوفياتي والكتلة الشيوعية حيث نموذج الممارسة ، وكان الإقبال عظيماً ولعلها المرة الأولى في العصر الحاضر التي يلتقي فيها أبناء الإسلام بثقافة مغايرة في كل الأمور، وأهمها كراهية الدين إلي درجة العداء ، وكان اللقاء عصيباً ولكن نتائجه كانت عجيبة، فسرعان ما انخرط المبتعثون في المجتمعات الشيوعية ، ودرسوا العلوم والآداب ومعها درسوا الفكر الماركسي وعايشوه نظماً وتنظيمات ، والحقيقة أنهم برعوا في كل شيء ، في تحصيل الشهادات ، وترجمة الأفكار ، ونقل الأنظمة والتنظيمات ، وعادوا أوفى وأمثل سفراء لعملاق الاشتراكية العظيم !! .

وعلي استحياء شديد كان هناك فصيل معدود أتجه نحو الغرب هرباً مرة وبإذن المسئولين مرة، وتكرر معه ما حدث مع الذين يمموا شرقاً التأثر بالحياة الغربية فكراً وسلوكاً ، إلا أن هؤلاء أجلّوا عودتهم إلي حين ، ثم أخذ عدد المتغربين يزداد ، وترك أولئك وهؤلاء آثاراً واضحة علي الحياة الفكرية في الدول الإسلامية عموماً ، شملت ترجمة أمهات

الكتب في العلوم والآداب والفلسفة من الإنجليزية والفرنسية والروسية ، وشملت كذلك حركة تأليف لا بأس بها وبصفة خاصة في الفلسفات والإنسانيات والعلوم .

لا يمكن نكران ما لهذه الحركة الفكرية من أهمية وتأثير في توطيد اتصال الدول الإسلامية بالحضارة والثقافة الغربية الشرقي منها والغربي ، وبذا تكون الدول الإسلامية قد جعلت من أراضيها بيئة صالحها ومرتعاً خصباً جمع بين متناقضات الحضارة والثقافة الغربية التي لم تتورع من أن تتصارع بل تتصادم فوق هذه الأرض .

ولكن ما تقدم كانت نتائجه وخيمة علي الثقافة الإسلامية ، فقد زادت حركة الاتصال النشطة بين العالم الإسلامي والغرب من تهميش تلك الثقافة وتجنيب نتاجاتها علي أنها غير مواكبة للعصر ، واستبدالها بالثقافة الغربية سواء جاءت شمولية من الاتحاد السوفياتي أو فردية من الغرب الذي تسلمت زعامته الولايات المتحدة الأمريكية .

❖ الخدمات العامة :

كان للحماس الذي سرى في عروق النظم السياسية عامةً والشمولية منها خاصةً في بداية فترة ما بعد الاستقلال دور واضح في الإسراع من وتيرة خطط وبرامج الإنماء في المجتمعات الإسلامية ، وانعكس ذلك بشكل مباشر علي الخدمات والمرافق العامة التي تديرها الدولة بشكل أصيل وفق طبيعة تلك النظم ، وبالرغم من تواضع مستوى تلك الخدمات والمرافق من حيث نوع الخدمة وكفاءة التشغيل ، إلا أن كلفة تلك الخدمات المناسبة للجميع جعلت الأفراد يشعرون بالرضا والامتنان .

وفي فترة تالية استجد من المتغيرات ما كان له تأثير بليغ علي الوضعية السابقة ، ومن هذه المتغيرات تباطؤ خطى الإنماء والإحداث وتواضع النتائج المترتبة علي ذلك ، صاحب ذلك زيادة في أعباء الدولة وتعاظم في مسئولياتها بشكل غير متناسب مع مدخولاتها عموماً ومن

مخرجات الإنماء خصوصاً ، انعكس ذلك علي مستوى الخدمات التي تؤديها المرافق العامة ، بالذات وأن الدولة حافظت أو أرادت أن تحافظ علي التزامها بأن تقدم هذه الخدمات بأقل كلفة ممكنة ، وبالرغم من صعوبة حل هذه المعادلة من الناحية النظرية ، إلا أن الواقع العملي يقدم حلاً علمياً بسيطاً نظرياً ، ولكنه يحتاج إلي جدية ومهارة افتقدتها تلك النظم ، فالحل فيما يتعلق بزيادة مدخولات الدولة لا يمكن تلمسه إلا من خلال سياسات وخطط وبرامج إنمائية فعالة ومجدية ، وهذا ما عجزت عن تحقيقه النظم الشمولية في المرحلة التالية للحصول علي الاستقلال .

والحاصل أن النظم الشمولية إزاء هذه الإشكالية سلكت طرقاً شتى ، فمنها من حاول بخطى وئيدة تطوير وإحداث تلك الخدمات ورفع رسوم تحصيلها بشكل يمكن تحمله من قبل الأفراد، ومنها من جد في تطوير تلك الخدمات مع رفع رسوم تحصيلها بشكل متوائم مع مستوى التطوير والإحداث ، ومنها من أفسح المجال علي مضض لقطاع خاص وألقى إليه بمهمة تطوير الخدمات العامة ووضعه تحت رقابة مقلقة ، وتبقى النتيجة النهائية أن الخدمات العامة في النظم الشمولية في الدول الإسلامية دون المستوى المطلوب .

ثالثاً : النظام الاجتماعي في الدول ذات النظام الإسلامي الأصولي : [إحالة]

فيما يتعلق بالنظام الاجتماعي في الدول ذات النظام الإسلامي الأصولي نود الإشارة إلي ما هو معلوم ، وهو أن هذا العمل الموسوعي بكامله إنما يتوخى تقديم الطرح الإسلامي في كافة نواحي الحياة وفق أصول الشرع الحنيف ، ثم يردف ذلك الطرح بنماذج للممارسة ، أما عن النظام الاجتماعي في الدول ذات النظام الإسلامي الأصولي تحديداً فنحيل إلي تفصيله في المجلد السادس .[1]

---

[1] . لتفصيل النظام الاجتماعي في الدول ذات النظام الإسلامي الأصولي يمكن الرجوع إلي : موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة : المجلد الثامن ، نظرة الإسلام للمجتمع والحياة الاجتماعية ، الجزء الثالث : بناء المجتمع الإنساني .

المبحث الثالث

الخصائص العامة [القواسم المشتركة] للنظم الاجتماعية

في الدول الإسلامية في الوقت الراهن

بعد أن تناولنا بشيء من الإسهاب النظم الاجتماعية في الدول ذات التوجه الفردي والأخرى ذات التوجه الشمولي وهي تمثل معظم الدول الإسلامية ، لعله من المجدي والضروري معاً أن نفرد هذه الجزئية لكي نرصد جملة الخصائص العامة أو القواسم المشتركة للنظم الاجتماعية في الدول الإسلامية جميعاً ، حتى يتسنى لنا تحصيل خلاصة تُعيّن موقع تلك الأنظمة وفق المعايير والأصول التي صاغها الرسول الكريم وطبقها الخلفاء الراشدون ، ثم ننطلق من تلك الخلاصة إلي طرح تصور متواضع يمكن من خلاله العودة بالنظم الاجتماعية في الدول الإسلامية إلي أصولها ، ومن ثم إعادة النظام الاجتماعي إلي مكانته كأحد مقومات الحضارة الإسلامية حتى تشرع تلك الحضارة في مواصلة عطائها الذي انقطع وازدهارها الذي ذُبُل ، والتفصيل فيما يلي :

أولاً : طغيان الطابع القومي والإقليمي :

لعل أول ما يطالعنا من خصائص النظم الاجتماعية في الدول الإسلامية خلال فترة ما بعد الاستقلال هو خِصّية طغيان البعد القومي والإقليمي ، فقد استحوذ كل عنصر من العناصر التي انضوت تحت لواء الإسلام علي مجال من الأرض يمارس في إطاره إمارات ومقتضيات التفرد والتميز العنصري ويشبع رغبته في الاستقلال والحرية ! ، ولم يكن ذلك فقط بل حدث ما يجاوز ذلك إلي ما هو أضيق ، حيث ظهرت داخل العنصر الواحد نعرات الإقليمية ، وتفتت إلي كيانات إقليمية قوامها الطابع الإقليمي المرتبط بالجغرافيا والتاريخ والموروثات الحضارية الأقدم من الإسلام ، وكان لهذه الخصية انعكاساتها علي النظم الاجتماعية في الدول الإسلامية ، ونذكر من تلك الانعكاسات والآثار ما يلي :

❖ التأثير المباشر والبليغ علي أصول النظام الاجتماعي وفق النموذج الأصولي :

كان من شأن الصراع الخفي والتناطح الذي كان يبدو من وقت لآخر بين مقتضيات التفرد والتميز العنصري والقيم الإسلامية أن يفضى إلي إجراء مفاضلة بين إرسابات ونعرات العنصر وقيم الدين ، مما جعل البعض يعطى تلك الإرسابات والنعرات مرتبة توازي مرتبة القيم الدينية استحياءً من أن يفضّل الأولى علي الثانية بشكل مطلق . وقاد ذلك بالطبع إلي الانحراف عن النموذج الأصلي الذي ارتكز علي خصية انفرد بها وتميز ، مفادها صهر كافة العناصر في بوتقة الإسلام ، واستنتاج مزيج ذى صفات تخالف صفات كل عنصر دخل في تركيبه ، وعلى هذا المزيج تأسس النظام الاجتماعي الإسلامي في عهد الرسول الكريم والخلفاء الراشدين .

❖ استبعاد إمكانية قيام ترابط إسلامي فعال علي مستوى تناظر النظم الاجتماعية الإسلامية :

ما من شك في أن اختلاف تركيب النظم الاجتماعية في الدول الإسلامية أدى إلي حدوث اغتراب بين شعوبها ، لأن تركيب النظام الاجتماعي يؤثر بفعالية في وجدان ومزاجية ومشاعر وأحاسيس أفراد المجتمع ، فتماثل تركيب النظم الاجتماعية في الدول الإسلامية كان سيؤدى حتماً إلي توحد الأحاسيس والمشاعر وتشابه الوجدان والمزاج ، مما يخلق شعوراً نهائياً بالانتماء إلي الإسلام والسعي لرفعته وإعلاء شأنه .

❖ تحقيق أهداف الدول المسيطرة :

خصية طغيان البعد القومي والإقليمي انسجمت بشكل كامل مع أهداف الدول المسيطرة علي منطقة العالم الإسلامي . فالجميع يعلم أن هدف القوى الدولية كان ولا يزال يتمثل في تفتيت العالم الإسلامي إلي أقاليم علي أسس عنصرية وإقليمية . وقد أججوا نيران هذه

النعرات ، ثم استثمروا نتائجها وتحول العالم الإسلامي إلي دويلات متناحرة حول قضايا أيديولوجية تافهة مرة وحول مسائل حدودية جغرافية مرة أخرى وحول ادعاءات ونزاعات قومية عنصرية مرة أخيرة ، ولم يتفق أبناء الإسلام إلا علي ما يفرق بينهم !! .

ثانياً : التأثر بنمط الحياة الغربية : [التبعية]

لا مراء في أن المجتمعات الإسلامية باتت تابعة للغرب تبعية كاملة ولا فرق في ذلك بين فردي وشمولي ، والتبعية بشكلها الشامل لكافة نواحي الحياة تعنى عدة أمور :

❖ الأمر الأول : الارتباط بالنظم والتنظيمات الغربية :

فارتباط المجتمعات الإسلامية بالنظم والتنظيمات الغربية يتم عبر اتفاقات رسمية علي كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية .. الخ ، وهذا الارتباط يخلق حالة من الانقياد للنظم والتنظيمات الغربية في المجالات المذكورة ، ومن الصعب التحلل من هذه الارتباطات إلا بقرار سياسي .

❖ الأمر الثاني : التأثر بالنظم والتنظيمات الغربية :

يخلف الارتباط علي المستوى النظمي والتنظيمي حالة من التأثر لدى النظم والتنظيمات المرتبطة ولدى المتعاملين معها من أبناء المجتمعات الإسلامية ، وهذا التأثر ينتقل بتشجيع من المُتبَع ورغبة التابع في إرضائه ، أو من إعجاب التابع بخصائص وميزات المُتبَع أو من تراكم خبرات التعامل والتفاعل بين الطرفين .

❖ الأمر الثالث : الارتباط بالمجتمعات الغربية ـ نمط الحياة فيها :

يكثر أن ترتبط كذلك المجتمعات الإسلامية بنظيرتها الغربية عبر آليات رسمية تتمثل في هيئات ومؤسسات أهلية ليست حكومية ولكن لها صفة النظامية ، وينتهي هذا الارتباط وربما يهدف من البداية إلي إيجاد رابطة تبعية قوية بين قطاعات عريضة في المجتمعات الإسلامية والمجتمعات الغربية ونمط الحياة فيها .

❖ الأمر الرابع : التأثر بالمجتمعات الغربية ونمط الحياة فيها :

تتأثر المجتمعات الإسلامية — كما سبق الإيضاح — بالمجتمعات الغربية وبنمط الحياة فيها عبر وسائل الإعلام وأدوات الاتصال المختلفة التي كثرت وتنوعت في الوقت الراهن ، ومن خلال هذا التأثر يحدث ما يشبه الألفة والتآلف بين المجتمعين يعقبه ارتباط فكري وعقلي وسلوكي غير رسمي ، وهذا يعد أخطر أنواع التبعية !! ، حيث تؤسس العادة أو التقليد علي هذه الألفة وذلك التآلف .

إن النتيجة الحتمية للتبعية هي فقدان الذات الحضارية المتميزة والشخصية الثقافية المتفردة ، وهذا ما حدث في حالة المجتمعات الإسلامية ، ولكن إذا سلّمنا بالأمر الواقع حيث انقطاع العطاء الحضاري ونضوب المعين الثقافي للإسلام منذ عصور التفكك والانهيار ، فيبقى علي الأقل التمسك بنسق القيم الإسلامية الذي يمثل الرصيد الثابت في وعي وإدراك أبناء الأمة ، ويشكل آلية الفرز التي تفاضل بين الغث والسمين من الوافد الدخيل ، ويجسد رمز التفرد والتميز للإسلام وأمته ، ويبقى علي بصيص الأمل في بعث الإسلام حضارة زاهية وثقافة يانعة .

ثالثاً : اختلال التوازن لدى أصحاب التوجه الشمولي نتيجة انهيار الاشتراكية ونموذجها :

أصيبت المجتمعات الإسلامية ذات التوجهات الشمولية بخيبة أمل وإحباط شديدين نتيجة انهيار الاشتراكية ونموذجها ، وقد أدى ذلك إلي اتساع الهوة بين أبناء تلك المجتمعات ونظمها السياسية ، فالأخيرة مطالبة بأن تقدم تبريراً لذلك الانهيار غير المتوقع بل وحتى تبريراً لاستمرار تمسكها بذلك التوجه .

إن هناك معاناة ملموسة من أبناء المجتمعات الشمولية ، وهناك كذلك هوة تتسع دوماً بين النظم السياسية وأبناء تلك المجتمعات ، وقد وقع ذلك التطور المفاجئ ليحدث حالة من عدم التوازن داخل تلك المجتمعات ، التوازن بين النظر والفكر من ناحية والعمل والتطبيق من ناحية أخرى ، بين الوعود والطموحات ، وبين الواقع المرير ، وبين الأنظمة السياسية وبين الشعوب، بين وعود الأولى وطموحات الثانية ، بين الإخفاق والإحباط ، كل ما ورد من اختلالات أثار سؤالٌ ، ما جدوى الاستمرار ؟ وما البديل ؟ هل البديل هو التحول إلي نهج العدو اللدود المنتصر ؟ أم أن هناك نهجاً آخر بين أيدينا ولا نراه ؟ .

لقد أفضى الاختلال وعدم التوازن إلي البدء في البحث عن البديل من قبل الشعوب ، أما النظم فهي لا تزال تكابر وتستجمع ما تبقى لديها من قوة لتقدم التبريرات والتخريجات ، وعل استحياء تجدد الوعود والتطمينات .. ولكن هيهات هيهات !! .

رابعاً : البعد عن الكثير من القيم الاجتماعية الإسلامية :

أوجد الإسلام من القيم ما يكفل إقامة مجتمع قويم ، فالقيم السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية والإنسانية المطلقة كلها تصب بنتائجها في المجتمع ، مستهدفة صلاحه وتقويمه ، ومن القيم التي تتصل مباشرة بالمجتمع والنظام الاجتماعي ، قيمة الحق في

التملك بالوسائل الشرعية، وقيمة الحفاظ علي الممتلكات الفردية واحترامها ، وقيمة إيجاد قطاع خاص وفق الأصول الإسلامية ، وقيمة عدالة توزيع مقدرات الإنماء ونتائجه ، وقيمة الضمان الاجتماعي ، وقيمة التكافل الاجتماعي ، وقيمة الدور المتوازن للدولة في المجتمع .

لقد غابت كثير من القيم السابقة في المجتمعات الإسلامية بتوجهيها الفردي والشمولي ، وذلك يحتاج إلي بعض الإيضاح ، مع التنويه إلي أننا قد قدمنا مرئيات في هذا الصدد في مواضع متفرقة :

❖ ابتعاد النظم السياسية عن القيم الإسلامية :

من ناحيتها ابتعدت النظم السياسية في الدول الإسلامية عن القيم الإسلامية وجاء هذا الابتعاد نتيجة لأسباب عدة منها :

– أن النظم السياسية في فترة ما بعد الاستقلال عن السيطرة الأوربية لم تجد من يقدم إليها الطرح الإسلامي بشكل يتواءم مع الواقع وبالذات في تلك المرحلة الانتقالية الحرجة ، فلم يكن ثمة طرح إسلامي صحيح ، ولم يكن ثمة عنصر بشرى قادر علي ذلك ، ولم تكن ثمة آليات وأدوات للتعامل مع الواقع المتغير بل وشديد التغير في ذلك الوقت .

– لقد ابتعدت النظم السياسية عن الإسلام لأسباب أخرى عديدة منها : طبيعة القائمين علي تلك النظم ومعاونيهم من الكوادر الفكرية العقيدية والتي رأت الابتعاد عن الإسلام لأسباب كثيرة ، ومنها تشجيع الدول الأوربية لتلك الأنظمة علي الابتعاد عن الإسلام تحسباً لنتائج انتشار النظم الإسلامية .

– لم يقدّر للنظم السياسية وضع القيم الإسلامية موضع التطبيق دون أدوات للتعامل مع الواقع في شكل أنظمة وتنظيمات تحتاج إلي صياغات تضطرهم إلي إشراك عناصر لا

يرغبون فيهم في صناعة القرار ، في الوقت الذي كانت الكوادر الفكرية والعقيدية المحيطة بصناع القرار قد اجتهدت من أجل صياغة نماذج الممارسة وأفلحت في ذلك فاستغنى الحكام بذلك عن القيم الإسلامية .

❖ **ابتعاد الأفراد عن القيم الإسلامية :**

والأفراد من جهتهم ابتعدوا عن القيم الإسلامية الخاصة بتنظيم وترتيب المجتمع ، وكان لذلك الابتعاد أسبابه كذلك ومنها :

– افتقاد التوجيه الفكري وغياب محفزات الوعي ، حيث عمت الأمية الدينية والجهل بالإسلام ، وندرت الكفاءات البشرية التي تتكفل بالتوجيه وتحفيز الوعي بالقيم الدينية وأهمية تطبيقها في المجتمع .

– تمكنت النظم السياسية من خلال عناصر بشرية بارعة من تقديم الطروحات الفكرية للتوجهات الأخرى ، وكذا نماذج الممارسة علي الطرز الغربية ، مما أصاب أفراد المجتمع بحالة من الانبهار مقرونة بضرورة الإذعان لما تراه أنظمتها السياسية .

خامساً : إفتقاد المجتمع للأهداف والمقاصد الإسلامية :

كافة المجتمعات الإسلامية في فترة ما بعد الاستقلال افتقدت الأهداف والمقاصد الإسلامية ، فهي لم تكن تدرك أنها ينبغي أن تؤسس علي ثوابت ورواسخ إسلامية تتحدد في الفرد الصالح والأسرة القويمة والمنهاج الإسلامي [**النظام السياسي الإسلامي**] والمجتمع المتماسك الذي يعرف [**بمجتمع المتقين**] .

ولم تكن المجتمعات الإسلامية تدرك كذلك أنها ينبغي أن تستهدف " **الحياة الطيبة** " التي تتمثل في تحقيق " **نطاق الغنى** " ، وتوفير المأكل الحلال والمسكن الآدمي والمركب

المريح والخدمات الإنسانية ، وهذه " الحياة الطيبة " وسيلة لغاية نهائية هي عبادة الله أساس وجود الخلق .

سادساً : الانحراف عن الأصول والأسس :

أفضى كل ما تقدم إلي انحراف المجتمعات الإسلامية عن الأصول والأسس التي صاغها الرسول الكريم كأساس لتشكيل النظام الاجتماعي الإسلامي ، وسهر عليها خلفاؤه الراشدون فاكتنهوا حقيقتها ومغزاها ، وصاغوها واقعاً عملياً جسد أهم مقومات وعناصر الحضارة الإسلامية .

سابعاً : إخفاق التوجهين الفردي والشمولي في الحلول محل النظام الإسلامي :

في نهاية هذا المبحث نؤكد بمزيد من الثقة علي أن جميع أبناء الأمة نظماً وشعوباً يعلمون علم اليقين أن التوجهين الفردي والشمولي لم ولن يقدّر لهما الحلول محل النظام الإسلامي ، وأن علي الحكام والمحكومين أن يراجع موقفه دون خجل أو استنكاف ، فالرجوع إلي الأصل فيه العزة والكرامة ، فربما يقدّر لنا أن نلحق بالركب ! .